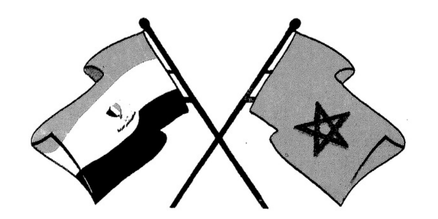


الكتاب الأول

جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

1999 - 1420



اهـــــــداء2004

د.يوسف الكتاني

اللمملكة المغربية



جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس حسني مبارك

لدى اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالرباط

الكتاب الأول

جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

1420 / 1999



تقديم

بمناسبة انعقاد اجتماعات اللجنة العليا المشتركة في المغرب برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني وشقيقه الرئيس محمد حسني مبارك، تحقيقا للسعي المشترك لكل من مصر والمغرب للارتقاء بالتعاون بينهما في ظل الوشائج والصلات الأخوية بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

يسعد جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية أن تبادر إلى إصدار كتابها الأول : تعريفا بالجمعية ومؤسساتها، وأجهزتها ولجانها، وتوضيحا لأهدافها وغاياتها، من أجل تنمية العلاقات وتدعيمها في شتى المجالات وبمختلف الوسائل، وكذا العمل على فتح آفاق جديدة لمجالات أخرى ، وتمهيد الأرضية الضرورية لذلك، وتحرص الجمعية بسائر فعالياتها على أن لا تقف عند حدود العمل الاحتفالي والبروتوكولي أو التنظيري، بل تشمل النشاط الخدماتي الذي يشمل القطاعات الأساسية التي تحقق أهداف الجمعية من زيارات سياحية ، وتبادل الوفود العلمية والشبابية ، وتبادل الخبرات وغيرها مما يحقق التكامل بين الشعبين ، كما أننا سعينا في هذا الكتاب إلى تسليط الأضواء على أهم المنجزات والمؤسسات التي تحققت مثل :

- ندوة العلاقات المغربية المصرية التي توالى انعقادها منذ تأسيسها إلى اليوم.
- مجلس الأعمال المصري المغربي.
- اتفاق تعاون علمي ثقافي بين جامعتي القرويين والأزهر الشريف.
- بروتوكول التعاون بين جمعية الاخوة والصداقة المغربية المصرية وجمعية مصر المغرب.

ـ دراسة عن آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.

ـ اقتراحات ومشاريع عمل مختلف لجان الجمعية لهذه السنة وللمدى البعيد ، لتكون الجمعية على بينة من أمرها ويكون طريقها واضحا مستقيما.

وستستمر الجمعية بحول الله في أداء رسالتها ، بفضل العمل التطوعي لأعضائها الذين يؤمنون إيمانا كبيرا، بأن مستقبل العلاقات المغربية المصرية سيسير من حسن إلى أحسن، بفضل رغبة قائدي البلدين، وطموح الشعبين، وكبير عنايتهما، ووافر رعايتهما لهذه العلاقات.

سائلين الباري تعالى أن يسدد خطانا ، وينجح أعمالنا ، ويحقق أهدافنا ، بمنه وكرمه وعونه إنه سميع مجيب.

الرباط في 19 صفر 1420

الموافق 2 يونيو 1999

رئيس الجمعية

الدكتور يوسف الكتاني



ورقة عن جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

تأسست سنة 1990 بمبادرة من مستشار صاحب الجلالة الأستاذ محمد عواد وصفوة من المفكرين والعلماء والمثقفين .

وجمعية الأخوة والصداقة جمعية وطنية، قامت وتأسست لخدمة العلاقات المغربية المصرية، والعمل بمختلف الوسائل وفي سائر المجالات الإقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية، لتوطيد العلاقات بين البلدين، وتأكيد الصلات، بتبادل الخبرات، والزيارات، والتعاون في كل مايؤدي إلى تنمية هذه العلاقات وتطويرها إلى مستوى طموح الشعبين، ويمثل أعضاؤها أغلب شرائح المجتمع المدني، من وزراء وسفراء وسفراء سابقين وأساتذة الجامعة، وعلماء، ومفكرين، ومحامين، وأطباء، ومهندسين، وفنانين، وإعلاميين من المغاربة والمصريين الموجودين في المغرب.

ينظم أعمال الجمعية قانونها الأساسي الذي يحدد أهدافها ومقاصدها ومجالسها، ولائحتها الداخلية التي تحدد اختصاصات كل من مكتبها وعلاقاتها بأعضائها والتزاماتهم إلخ...

للجمعية أهداف متعددة بينها قانونها الأساسي كما يلي :

- تنمية روابط الأخوة والتعاون بين الشعبين الشقيقين .
- المزيد من التعريف بتراث البلدين وإبراز حضارتهما .
- الحث على إقامة مشاريع ثقافية وعلمية واقتصادية واجتماعية مشتركة .
- تبادل التجارب والخبرات في المجالات الإجتماعية والفنية والرياضية، وذلك عن طريق إقامة معارض، وندوات، وتنظيم لقاءات و رحلات، وتبادل المعلومات، وإصدار مطبوعات حسب القوانين الجاري بها العمل .
- تشجيع علاقات التعاون والتعارف مع الجامعات والهيئات، والمنظمات، والجمعيات، والمؤسسات الحكومية المهتمة بالميادين العلمية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية والرياضية.
- توطيد التعارف والتضامن بين أعضاء جمعيتي كلا البلدين .
- التعريف بالمنتوجات الوطنية في كلا البلدين، وذلك عن طريق تنظيم معارض تجارية وأسابيع ثقافية .
- القيام بكل الأعمال التي تساعد على تحقيق أهداف الجمعية بالتعاون مع مؤسسات لها نفس الأهداف .

وتتكون جمعية الأخوة والصداقة من مجالس ومكتب يسيرها كما يلي :

* الجمعية العمومية :

وتضم الأعضاء المنخرطين في الجمعية بطلب كتابي مدعم بتزكية عضوين عاملين مزاولين من أعضاء الجمعية، وهي الجهة التي تنتخب المجلس الإداري، وتبت في

التقريرين الأدبي والمالي للجمعية، وتحديد الخطوط العامة لتوجيهات الجمعية ونشاطها وأهدافها.

* المجلس الإداري :

يتكون من تسعين عضوا على الأقل، ويعتبر الجهة التي تعرض عليها مشروعات الجمعية وقوانينها، للبث فيها، وإقرارها، أو تعديلها، ويتولى ذلك بصفته الهيئة التقريرية للجمعية.

- يجتمع المجلس الإداري مرة في السنة على الأقل باستدعاء من رئيس الجمعية، وتتخذ قرارته بأغلبية أعضائه الحاضرين، غير أنه يمكن لرئيس الجمعية كلما دعت الضرورة إلى ذلك استدعاء المجلس الإداري للإجتماع في دورة غير عادية.

* مكتب الجمعية :

ويتكون من خمسة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الإداري ويتكون من الرئيس ونواب الرئيس والأمين العام ونائبه وأمين المال ونائبته والمستشارين.

يقوم المكتب بصفته الهيأة التنفيذية للجمعية بكل الإجراءات الإدارية والقانونية والتنظيمية والمالية لتحقيق أهداف الجمعية ، ويجتمع المكتب بصفة دورية مرة في الشهر، وكلما دعت الضرورة لذلك، ويحدد نظام عمله.

للمكتب صلاحية إتخاذ جميع المبادرات التي من شأنها تحقيق أهداف الجمعية، وفق برنامج العمل المحدد من لدن المجلس الإداري.

أما لجان الجمعية فهي أربعة :

1. لجنة الشؤون الثقافية والعلمية.
2. لجنة العلاقات الإقتصادية والإجتماعية.
3. لجنة الفنون.
4. لجنة الإتصال والإعلام.

ويرأس كل لجنة أحد نواب الرئيس أو أحد أعضاء المكتب عند الاقتضاء، أما مشروعات الجمعية لهذه السنة فهي كثيرة وهامة، منها تنظيم أسبوعين مغربي ومصري يستقطبان أهم المجالات المختلفة التي تمثل الإقتصاد والثقافة والفنون والعلوم في بلدينا، وستعقد أسبوعا مغربيا في القاهرة يضم جميع الأنشطة الإقتصادية والثقافية والفنية وغيرها، وسنحاول أن تمثل فيه كافة الوزارات والغرف التجارية والإقتصادية والصناعية، يكون مرآة عاكسة لما وصل إليه التطور في بلادنا، ليكون تعريفا بها، وفي نفس الوقت جسرا لتنمية العلاقات بين بلدينا في سائر المجالات.

وهناك أيضا سهرة فنية تجمع بين فنان مصري وفنانة مغربية صحبة جوقتين مصرية ومغربية.

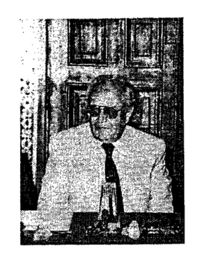
وهناك مشروع أسبوع الكتاب المغربي يعرض فيه الإنتاج المغربي ثقافيا وفنيا وإعلاميا، لتعريف إخواننا في مصر على عطاء إخوانهم والذي لايعرفون عنه إلا القليل، وسيصاحب هذا الأسبوع محاضرات وندوات وحوارات بين كبار المثقفين المغاربة والمصريين، ومعارض للفنون التشكيلية وغيرها، إلى جانب الكتاب المغربي والصحف والمجلات المغربية وغيرها.

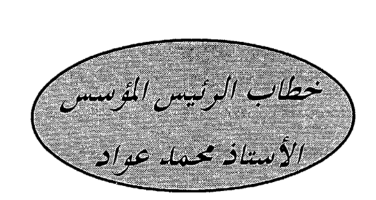
وستشارك جمعيتنا إلى جانب جمعية أبي رقراق في الدورة السابعة للعلاقات المغربية المصرية التي قطعت أشواطا بعيدة، وحققت أهدافها، والتي تعقد بالتناوب مرة في مصر ومرة في المغرب والدورة هذه السنة في المغرب، ونحن بصدد التحضير لها بالتعاون مع جمعية أبي رقراق لكي تنعقد إن شاء الله في بداية الخريف المقبل.



المجلس الإداري للجمعية

- خطاب الرئيس المؤسس
- التقرير الأدبي
- البرقية الموجهة إلى جلالة الملك







وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب الفضيلة،
أصحاب المعالي،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أشعر بفرحة كبرى ، وأنا أرحب بحضراتكم اليوم، في هذا الحفل البهيج، الذي نقيمه احتفاء وتقديرا لجمعية مباركة ميمونة، كنا قد أنشأناها على تقوى من الله ورضوان منذ سنوات ، بدافع من أحاسيسنا والمشاعر، واستجابة لرغبة ملحة داخل الوجدان والنفس، في تحقيق المزيد من التآلف والمحبة والإخاء بين بلدين شقيقين هما مصر والمغرب.

لقد رأينا قبل سنوات أيها الإخوة والأخوات حفاظا على أمانة التاريخ المغربي المصري ، وعلى صفحاته البيضاء المشرقة، التي شهدت سطورها بمداد من الفخر والاعتزاز ، عبر السنين والأحقاب ، أمجاد آبائنا الأشاوس، وما بدلوه من جليل الجهود، للرفع من مستوى أبناء البلدين الشقيقين، في إطار مختلف العلوم والفنون والآداب، وللسير بهم جميعا قدما نحو الحرية والكرامة وعزة النفس ، ولإبقائهم متماسكين؛ يعيشون تحت ظلال القرآن الكريم والسنة المحمدية ؛ إخوانا على سرر متقابلين، يدعون إلى الخير ويجتمعون عليه، في تفاهم وتعاون وانسجام .

لقد رأينا لهذه المحامد وهذه المكرمات الإنسانية؛ التي كانت ولاتزال تجمع بين المغاربة والمصريين الأشقاء هنا وهناك، أن ننشىء جمعية الصداقة المغربية المصرية ، لكننا بعد مرور أعوام على هذا الإنشاء، وبعد لقاءات واجتماعات عقدناها في البلدين ؛ لتدارس سبل التعاون، ولتحقيق كل الطموحات المنشودة، عجمنا عود الجمعية من حيث الهيكل والبناء والتكوين، فوجدنا أنه من الضروري ومن اللازم الأكيد، أن تغذى اليوم بدم جديد، وأن تمنح نفسا أطول؛ من شأنه أن يهبها القوة والقدرة على القيام بالأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقها. فهي - حضرات السيدات والسادة - جمعية لاتزال لحد الآن فتية غضة طرية، وتحتاج في العمق إلى دعم فكري، وإلى دعم مادي ؛ ليقوى هيكلها وبناؤها على الصمود ، ولترسو مقوماتها على أسس صحيحة .

فاستمرارية حركتها في عمل دؤوب لتأدية الأشغال وللقيام بالأعمال المطلوبة على الوجه الأكمل، يتطلب كما تعلمون ، مجلسا إداريا للتسيير المنظم، وأطرا خبيرة

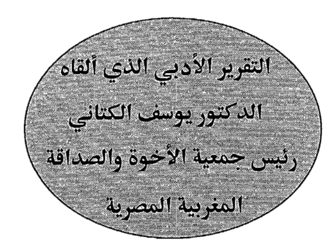
مكونة أحسن تكوين في مختلف مجالات الاتصال والتعاون ، مختصة قادرة على التنسيق والتنفيذ. وهذا لن يتأتى - حضرات السيدات والسادة - إلا بمشاركة الفاعلين من شرائح المجتمع المدني ؛ الذين هم أنتم؛ حفدة آبائنا وأجدادنا الغيورين على الحفاظ على أرومة الوحدة الإسلامية العربية الإفريقية ، وعلى نشر الوعي والإخاء في ربوع البلدين الشقيقين أولا ، وفي ربوع البشرية جمعاء ثانيا . لهذه الأسباب الواقعية المعقولة، ولتلك الأهداف النبيلة المأمولة ؛ أهيب في هذا الجمع المبارك بأريحيتكم علماء وأساتذة ومفكرين ، جمعيات ومنظمات أجراء وأرباب عمل ، أهيب بكم جميعا؛ كل في مجال عمله واختصاصه، أن تنضموا إلينا بالانخراط والانتماء إلى الجمعية، وأن تشاركونا بصفة دائمة في أعمالنا ؛ منيرين طريقنا بما تتوفرون عليه من دراسات وأبحاث وأفكار صائبة ، وتجارب مفيدة ؛ من شأنها أن تنهض بالجمعية النهوض المرجو، وتحقق تعاونا مثمرا يفي بالمنشود من الآمال والرغبات، وفق ما يتطلع عليه قائدا بلدينا الملهمين؛ جلالة الملك الحسن الثاني ، وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك؛ اللذان لم يتركا مناسبة من مناسبات اللقاء تمر بينهما هنا في المغرب، أو هناك في جمهورية مصر العربية؛ إلا وذكرا فيها بأهمية العلاقات الأخوية بين البلدين، وقدسية تراث الآباء والأجداد، وحثا فيها على مضاعفة الجهود ؛ للحفاظ على هذا التراث التاريخي الخالد، وللمزيد من تمتين عرى الصداقة والإخاء والتعاون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بين البلدين الحبيبين مصر والمغرب، كما أنهما وقعا معا في غير ما مرة اتفاقيات تسهل هذه المأمورية ، وتخدم مصالح المصريين والمغاربة .

فـا لله أسـأل، أن نعمـل جميعـا في هـذه الجمعيـة، بكـل مـا أوتينـا مـن قـدرات وخبرات، من جدية واجتهاد، وأن نتواصل في إخاء وإخلاص ووفاء؛ لتحقيق المزيد مما نطمـح ويطمـح إليـه ؛ قائدانـا الأرشـدان الغيـوران؛ اللـذان يريـدان بتضحياتهـما وجهودهما المتواصلة، رفعة شعبيهما، ورفعة العرب والمسلمين والأفارقة ؛ مصطلحـين على الحق المبين، ناشرين العدل ؛ محققين السلم والسلام .

والسلام على أخوتكم ورحمة الله تعالى وبركاته .







الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد الهادي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد مستشار صاحب الجلالة الرئيس المؤسس لجمعية أبي رقراق،

السادة الوزراء،

السيد والي صاحب الجلالة والسادة العمال،

السيد سفير جمهورية مصر العربية الشقيقة،

السادة أعضاء المجلس الإداري لجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية.

سادتي سيداتي

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكـم أجمـل ترحيـب، وأشـكركم علـى تلبيـة الدعوة لحضور اجتماع المجلس الإداري لجمعية الأخـوة والصداقـة المغربيـة المصريـة في هذه الرحاب الكريمة ، لتجديد العزم، ومضاعفة الجهـود والأعمـال، مـن أجـل تحقيـق أهداف وغايات رائدي البلدين جلالة الملك الحسن الثاني نصـره الله، والرئيـس محمـد حسني مبارك، وطمـوح الشـعبين الكريمـين في مزيـد مـن تنميـة العلاقـات ، والتعـاون الكامل بين الشعبين في شتى المجالات.

سادتي سيداتي ،

منذ تأسست جمعية أبي رقراق لتكون عامل تنمية ووسيلة نهوض لضفـة أبـي رقراق، واكتملت أجهزتها ومكاتبها وقوانينها، كان أول مافكرنا فيه هو ربط الجسور وتنمية العلاقات بـين الفعاليـات المغربيـة في الداخـل، وبيننـا وبـين الـدول العربيـة وفي مقدمتها الشقيقة الكبرى مصر، التي تعتبر الوشائج التاريخية بينها وبـين بلادنـا متميـزة خالدة، بفضل التواصل الممـدود عـبر تاريخنـا الطويـل، والعلاقـات الأزليـة المسـتمرة، والدعم المكين الذي لاقينا منها ، خاصة في اثناء فترة الكفاح الوطـني ممـا هـو معـروف ومشهور، ومن هنا أوجدنا في السنة الأولى لتأسـيس جمعيـة أبـي رقـراق صيغـة لتنميـة العلاقات وتوطيد الصـلات، لتكـون الطريـق الأولى الممهـدة لعمـل تكـاملي تضـامني، فأسسنا ندوة العلاقات لتحقيق الأهداف والغايات المغربية المصرية بعيد تأسيس الجمعية

بقليل، وجعلناها إطارا مفيدا وصالحا لتنمية الروابط وتقوية الصلات، حيث عقدنا الدورة الأولى لندوة العلاقات في يونيو لسنة 1988بالمغرب وكان موضوعها" العلاقات التاريخية المصرية المغربية"وقد اشترك فيها صفوة من علماء ومفكري وأدباء وفناني البلدين، وكانت النافذة التي أطلع منها أبناء الشعبين من جديد على التراث الحضاري العربي والإسلامي لهما ، ومهدت الطريق أمام تقوية العلاقات وزيادة التقارب والتواصل بين الشعبين ، وحققت الندوة أهدافها، ووصلت إلى أغراضها ، بتواصل هذه الندوة مرة كل سنة بالتناوب بين البلدين، إذ انعقدت الدورة الثانية في مصر في موضوع" العلاقات الثقافية بين مصر والمغرب" في يناير 1990. والثالثة في المغرب في موضوع" التكامل الثقافي والفني بين المغرب ومصر" والرابعةحول" موقع الثقافتين المصرية والمغربية بين الثقافات العالمية" والخامسة حول" الإبداع الثقافي والفني بين المغرب ومصر" والسادسة حول " العلاقات الثقافية في شراكة المغرب ومصر مع الاتحاد الأوروبي" في نونبر- دجنبر سنة 1997.

لقد كانت هذه الندوات هي العامل الأساسي الذي أثرى العلاقات، وقرب المسافات،ووصل بين رجالات البلدين، ومهد لعمل تكاملي تمازجي بيننا وبين مصر اتخذ صيغة جمعيتين رائدتين في العمل المشترك، هما جمعية مصر- المغرب التي قامت وتأسست في مصر، وجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية، اللتين تأسستا بأهداف مشتركة ، وغايات واحدة هي:

تنمية روابط الأخوة والتعاون بين الشعبين الشقيقين،

المزيد من التعريف بتراث البلدين وإبراز حضارتهما،

البحث عن إقامة مشاريع إقتصادية وإجتماعية مشتركة ، تبادل التجارب والخبرات في المجالات الاجتماعية والفنية والرياضية ، بل لقد ذهبنا إلى أبعد من ذلك من أجل توحيد الجهود والخطى ، وتنسيق العمل، فعقدنا بروتوكولا للتعاون والتنسيق بين الجمعيتين، ووسعنا الأهداف ، ووحدنا الغايات ، لتكون العلاقات بيننا متميزة شاملة لأوجه التعاون الوثيق، والإخاء العميق، تم ذلك في 27 يناير1990 وكان في مقدمتها توثيق وتنمية أواصر الأخوة بين الشعبين ، وتدعيم العلاقات والروابط في المجالات الدينية ، والثقافية، والفنية، والإجتماعية، والعلمية، والتاريخية، والإقتصادية، والرياضية، والسياحية، من أجل مستقبل أفضل للبلدين، وفي الوطن العربي عامة، مما جعل التعاون والتكامل عن طريق البروتوكول جامعا مانعا شمل جميع المجالات، والإختصاصات، وغطى جميع أوجه التعاون الشامل بين البلدين الشقيقين.

سادتي سيداتي

إن قيام الجمعيتين في كل من مصر والمغرب، وتوقيع بروتوكول التعاون بينهما سنة 1990، كان فتحا كبيرا وانطلاقة عظمى، فتح صفحة جديدة هامة في العلاقات التي أخذت مسارا جديدا يدعونا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد والعمل، للدفع بالعلاقات إلى أرفع مستوياتها، وأوسع مداها.

وإذا كانت الفترة الماضية منذ تأسيس جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية استغرقت وضع قوانينها، وأنظمتها، وقيام أجهزتها، فإنها عن طريق بروتوكول التعاون، وعن طريق ندوة العلاقات المتميزة وعطاءاتها ، وكذلك من خلال اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، وعن طريق الجمعية الأم جمعية أبي راقراق ، وخاصة الرئيس المؤسس الذي ظل ومازال يرعى الجمعيتين ، ويتابع أعمالهما وأنشطتهما ، ويشارك في جميع اجتماعاتها ولقاءاتهما، مما ندين له بالشكر الجزيل ، والثناء العاطر، داعين له بطول العمر حتى يرى تحقيق أهدافها وغاياتها ، كل ذلك جعل العلاقات بين البلدين الشقيقين تبلغ أوجها ، وتكون مثالا يحتذى، ونموذجا يقتدى، كما صرح بذلك جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لرجال الصحافة المصرية في أثناء دورة اللجنة العليا للسنة الفارطة .

وإذا كانت الاتصالات بين الشعبين موصولة منذ قرون لم تتوقف، ولم تنقطع في أية فترة من فترات التاريخ، فإن التواصل الذي أحدثته الجمعيتان، وكثرة الزيارات المتبادلة الملاحظة في السنوات الأخيرة ، وتبادل وفود رجال الأعمال ، والشباب، ورجال الفكر والعلماء، وتأسيس غرفة التجارة المغربية المصرية التي كانت ثمرة مائدة مستديرة عقدناها في القاهرة، على هامش ندوة العلاقات المصرية المغربية، وكذا معارض الصناعة التقليدية والكتاب وغيرها ، فإن أعظم إنجاز تحقق على مستوى البلدين، يتمثل في رفع درجة تمثيل اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة، التي كان يرأسها الوزيران الأولان في البلدين بالتناوب، إلى الإنجاز العظيم ، والإرادة السامية لرائدي البلدين، جلالة الملك ، والرئيس المصري، اللذين قررا رئاسة اللجنة بنفسهما

منذ السنة الفارطة حيث عقدت اللجنة دورتها في المغرب برئاستهما بتاريخ مـايو سـنة 1997، والثانية في مصر في شهر مايو من هذه السنة (1998).

وأستطيع أن أسجل هنا بمزيد من الفخر والإكبار، أن ما تحقق في هاتين الدورتين ، من إنجاز وعطاء، وقوانين واتفاقيات، لم يتحقق مثله في السنوات الماضية كلها على الإطلاق ، وأنوه هنا على سبيل المثال بأن دورة المغرب للجنة العليا المشتركة يونيو 1997 برئاسة جلالة الملك والرئيس مبارك، انتهت إلى قرارات هامة، من شأنها زيادة توطيد العلاقات بين البلدين ، وبعث روح الأخوة والتعاون بينهما، وكما سماها صاحب الجلالة" جسرا مهما يجب أن نرعاه وننفذه ونقويه ونطعمه ونجدد دمه" مرة كل ستة أشهر بالتناوب بين البلدين ، وفتح مجالات التعاون بكل منافذها بين المغرب ومصر كما صرح الرئيس مبارك، وجعل التضامن العربي في هذه الفترة بالذات ، حتمية تاريخية للوقوف في وجه التحديات ، كما نجحت هذه الدورة في وضع لبنات أساسية لدعم العلاقات على مختلف المجالات، مما يعتبر تحولا كبيرا في العلاقات الثنائية.

لقد كان من أهم ماتحقق في هذه الدورة التاريخية للعلاقات، رفع الحذر والبطء في الحركة والعمل ، بالإضافة إلى أن الاتفاق بين الجانبين تمحور حول شقين : الأول خاص بالتجارة، والثاني بالإستثمار، وأنه قرر رفع حجم التجارة بيننا من 20 مليون دولار إلى 200 مليون دولار خلال العامين المقبلين، وإنشاء شركة ملاحية، وأخرى للتسويق الدولي، وبروتوكول للمعارض، وتبادل زيارات رجال الأعمال في كل من البلدين، ومذكرة تفاهم، وإقامة منطقة للتبادل الحر، وإعادة فتح المركز

التجاري المصري في المغرب، وإقامة معارض بين البلدين ، وإنشاء شركة قابضة بمشاركة القطاع الخاص في البلدين برأسمال 300 مليون دولار، كما تم التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والفني والعلمي لسنوات 97و99/98، وكذا اتفاقيات في مجال العدل ، والتشغيل، والتجارة، والصناعة التقليدية، والسياحة وغيرها.

ثم جاءت الدورة الثانية للجنة العليا المغربية المصرية المشتركة المنعقدة بالقاهرة في مايو 1998 مكملة للدورة الأولى، ومتممة لها، ومحققة لما بدأ فيها من أعمال ، إذ تم فيها التوقيع النهائي على اتفاقية التبادل الحر مما يعتبر نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ويفتح آفاقا كبيرة في المجال التجاري بيننا، وكذا بروتوكول المنشأ الملحق به ، واتفاق التعاون القضائي.

وبلغ عدد الاتفاقيات الموقع عليها أربعة عشر اتفاقية وبروتوكول وبرنامج عمل، بالإضافة إلى خمسة وثائق تشمل التعاون في كافة المجالات ، مما أعطى لعلاقات البلدين دفعة إلى الأمام ، وأرسى قواعد راسخة لعلاقة متميزة ستبعث الأمل في تحقيق تطور أكبر لما فيه صالح الشعبين، بما ينمي العلاقات ، ويضيف إلى الرؤية المشتركة للبلدين ، المزيد من التفهم والإدراك، اعتمادا على الأسس الراسخة، والروابط العريقة، التي نسجها الشعبان المغربي والمصري، وأملتها القيم المشتركة من دين ولغة، بالإضافة إلى المستجدات والتحديات المطروحة على صعيد العولمة.

والمأمول أن يعرف التعاون بين المغرب ومصر بعد اجتماعات الدورة الأولى والثانية للجنة العليا المشتركة، في كل من المغرب والقاهرة، وتنفيذ القرارات والإتفاقيات الموقعة والبروتوكولات، طفرة حقيقية في المستقبل القريب ، فضلا عن تكثيف التواصل والتكامل والتعاون بين مختلف القطاعات والمؤسسات في البلدين وفي سائر المجالات.

سادتي سيداتي

إذا كانت بلادنا قد أوجدت إطارا متميزا للعمل، تمثل في اللجنة العليا المشتركة برئاسة قائدي البلدين، مما يعتبر مبادرة حكيمة لاسابق لها، ولامثيل على الصعيد العربي، وكذا قيامنا بإنشاء جمعيتي مصر المغرب، وجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية، وبعد النتائج الباهرة التي حققتها اللجنة العليا في دورتيها الأخيرتين المتكاملتين ، فإن ذلك يحملنا جميعا المسؤولية الكبرى، ويضعنا أمام واجبنا الكبير، نحو تحقيق مزيد من التكافل والتعاون بين البلدين الشقيقين في سائر المستويات.

إن المرحلة تضع على أكتافنا في البلدين مسؤولية كبرى، تتمثل في مضاعفة الجهود، وبذل مزيد من العمل الجاد ، للدفع بالعلاقات ، وتنميتها، وتطويرها، لتصل إلى رفع مستوياتها تحقيقا لطموح الشعبين وآمالهما الكبرى.

إن على المكتب الجديد تحديا كبيرا بالنجاح في تحقيق الآمال المرسومة والتي تنتظر جهودا حثيثة وفي صدارتها:

- إنشاء دار الكتاب المغربي، أو المركز الثقافي المغربي، ليكون رسول المغرب إلى المشرق، وإلى مصر بالذات، للتعريف بمنتوجنا الثقافي والفكري والعلمي والفني ، الذي يعتبر مجهولا بنسبة كبيرة لدى الشعب المصري، كما صرح بذلك جلالة الملك لرجال الإعلام المصريين في الدورة السابقة للجنة العليا المشتركة، وسيكون هذا المركز نافذة كبيرة للثقافة المغربية، ونقطة التقاء بين المفكرين والفنانين والعلماء المغاربة والمصريين، وجسرا موصولا بإذن الله، وإنني لأنوه هنا بوعد السيد وزير الثقافة المصري بتمكين الجمعية من المكان الملائم لهذا المركز الثقافي الهام.

- السعي إلى إنشاء شركات لتسويق منتوجاتنا الثقافية قريبا كما وجه إلى ذلك جلالة الملك.

- العمل على إخراج توأمة جامعتي القرويين والأزهر إلى مجال التطبيق ، والتي بقيت تراوح مكانها منذ التوقيع عليها منذ بضع سنوات ، وعقد مزيد من التوأمات بين أمهات الجامعا ت في القطرين الشقيقين، وكذا تبادل زيارات الأساتذة، ومناقشة الأطروحات والرسائل الجامعية، وتكثيف زيارات الطلبة ، لما في هذا الاتصال من الخير والتمازج بين الجانبين.

- العمل على زيادة تبادل الزيارات والاتصال والتعارف بين الشباب في البلدين ، في مختلف الجمعيات ، والهيآت ، والمنظمات، وخاصة الطلابية والكشفية.

- العمل على عقد مزيد من التوأمات بين الجهات والأقاليم والمدن في البلدين ، لما في ذلك من التكامل والتعرف على النظامين السياسي والإداري في المغرب ومصر.

- ربط الاتصال واللقاءات بين رجال السياسة والاقتصاد والمال، ومضاعفة تبادل الزيارات المنتظمة باعتباره رافدا قويا لكل تنمية وتكامل بين البلدين.

- مضاعفة إقامة معارض اقتصادية وتجارية وفنية، بصفة منتظمة في القطرين الشقيقين ، خاصة وأن الاقتصاد أصبح في عالم اليوم محور كل تنمية وتطور وتقدم، ودعم كل مبادرة تضمن التواصل بين القطرين ، لذلك كله فنحن مطالبون اليوم بمضاعفة الجهود، وتكثيف الأعمال، من أجل مزيد من التعرف على بعضنا، معرفة كافية تضمن لخطواتنا التوفيق والنجاح، ولعلاقاتنا الوطيدة، مزيدا من التلاحم والترابط والقوة، لتكون نموذجا ومثلا، وليكون عمل جمعيتنا وجهودها موازيا للعمل الحكومي ودافعا له ومعينا، تلك هي مسؤوليتنا جميعا تحقيقا للأهداف والغايات.

حفظ الله جلالة الملك الحسن الثاني وأطال عمره، ومتعه بالصحة والعافية، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدى محمد ، وصنوه سمو الأمير مولاى رشيد، وسائر أفراد أسرته الشريفة.

ووفقنا جميعا لخدمة بلدينا، وتنمية علاقاتهما المتميزة النموذجية، بما يرضي طموح الشعبين الكريمين ، ويجعلنا على سنن رائدينا العظيمين جلالة الملك ، والرئيس محمد حسني مبارك ، من أجل تعاون شامل كامل ، في جميع المجالات التي تخدم مصالح البلدين ، لتستمر العلاقات في استمرار وازدهار.

أشكركم مرة أخرى على تلبية الدعوة ، وحسن الاستماع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سلا في 15 شعبان 1419
الموافق 4 دجنبر 1998

الدكتور يوسف الكتاني



البرقية الموجهة إلى صاحب الجلالة الحسن الثاني بمناسبة اختتام أعمال المجلس الإداري

بسم الله الرحمن الرحيم

مولاي أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله

السلام على المقام العالي ورحمة الله وبركاته،

على إثر اختتام أعمال المجلس الإداري لجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية ، التي انبعثت من سامي توجيهاتكم ، وكريم تعليماتكم ، الوحدوية العربية الإسلامية ، الهادفة إلى الوصول بالعلاقات المغربية المصرية إلى أسمى مستوياتها ، وأعظم عطاءاتها ، تحقيقا للأهداف والغايات في التنمية الشاملة، والتواصل التام ، والمنعقد بحاضرة سلا بتاريخ 15 شعبان عام 1419 الموافق 4 دجنبر 1998 ، يشرفني باسمي شخصيا ونيابة عن جميع الحاضرين من أعضاء المجلس الإداري ، وكافة الفعاليات الثقافية ، والاقتصادية ، والفنية المشاركة ، أن أرفع إلى جلالتكم ولاءنا التام ، وإخلاصنا الدائم لشخصكم الكريم ، وللعرش العلوي الشريف ، محيين مبادرة جلالتكم وشقيقكم الرئيس محمد حسني مبارك في رفع مستوى اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة ، وانعقادها برئاستكم ورئاسة شقيقكم الرئيس المصري ، وهي مبادرة شكلت سابقة متميزة لا مثيل لها في العالم العربي ، مما يجعلها محطة بارزة في

تاريخ التواصل بين الشعبين ، ويجعل العلاقات بينهما نموذجا يحتذى ، ومثالا يقتدى ، بفضل ما تحقق في دورتي اللجنة العليا المشتركة من اتفاقيات وقرارات ، وإنجازات.

وإننا لنعاهد الله وجلالتكم على العمل المتواصل ، والسعي الدائم ، لتوطيد العلاقات ، وتوسيع نطاق التواصل على جميع المستويات ، ودعم مسيرة التعاون والتكامل ، بما يحقق آمال الشعبين،كما نسأله تعالى أن يحفظ جلالتكم ، ويطيل عمركم ، ويمتعكم بموفور الصحة والعافية ، ويقر عينكم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل سيدي محمد ، وصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد ، وسائر أفراد أسرتكم الملكية الشريفة ، إنه سميع مجيب .

الرئيس المؤسس
محمد عواد

رئيس الجمعية
الدكتور يوسف الكتاني



جمعية الأخوة والصداقة

- نظامها الأساسي
- نظامها الداخلي
- أعضاء المكتب
- أعضاء المجلس الإداري
- أعضاء في الجمعية العمومية
- مشاريع عمل لجان الجمعية

النظام الأساسي
لجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

لكل من المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية وهما الدولتـان العريقتـان في الحضارة والمجد، دور أساسي على الساحة الدولية في مجال الإشـعاع الثقـافي والنهـوض الإقتصادي. فكلا البلدين يزخران بمعالم تاريخية تشهد على أصالتهما وماضيهما المجيـد، كما أن تطلعاتهما لعالم أفضل يسوده الوئام والتآخي والتآزر تبشر بمستقبل مشرق.

لهذا وذاك، ورغبة في توطيد العلاقات المثالية القائمة بين البلديـن، وفي تنميـة روابط الأخوة والتعـاون بـين الشـعبين الشـقيقين، اسـتقر الـرأي علـى إحـداث جمعيـة بالمملكة المغربية إسوة بمثيلتها بجمهورية مصر العربية ، تنهض بهـذا التعـاون ، وتعطيـه نفسا جديدا في شتى المجالات خاصـة منهـا الإقتصاديـة والإجتماعيـة والثقافيـة والفنيـة حسب ماهو وارد في النظام الأساسي التالي :

الباب الأول : التأسيس – الإسم – المقر – الأهداف

البند الأول :

تكون بين الأعضاء المشاركين في الجمع العام التأسيسي المنعقد بمدينة سلا يوم 10 يناير 1990 وبين من سينضم إليهم وفق الشروط المبينة أدناه، جمعية يطلق عليها إسم "جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية" وذلك طبق مقتضيات الظهير الشريف الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958 كما وقع تغييره وتتميمه خاصة بالظهير الشريف بمثابة قانون الصادر في 6 ربيع الأول 1393 الموافق 10 أبريل 1973 المنظم لحق تأسيس الجمعيات.

البند الثاني :

يوجد مقر الجمعية بسلا، زنقة وادي الذهب ـ المنزه ـ بطانة ويمكن نقله لمكان آخر بقرار من المجلس الإداري للجمعية على أن يقع التصريح لدى السلطات المختصة بنقل المقر عملا بالمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

البند الثالث :

تعمل الجمعية على :

- تنمية روابط الأخوة والتعاون بين الشعبين الشقيقين ؛
- المزيد من التعريف بتراث البلدين وإبراز حضارتهما ؛
- الحث على إقامة مشاريع ثقافية وعلمية وإقتصادية وإجتماعية مشتركة ؛
- تبادل التجارب والخبرات في المجالات الإجتماعية والفنية والرياضية وذلك عن طريق إقامة معارض وندوات وتنظيم لقاءات ورحلات، وتبادل المعلومات، وإصدار مطبوعات حسب القوانين الجاري بها العمل ؛
- تشجيع علاقات التعاون والتعارف مع الجامعات والهيئات والمنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية والإقتصادية والرياضية ؛
- توطيد التعارف والتضامن بين أعضاء جمعيتي كلا البلدين ؛
- التعريف بالمنتوجات الوطنية في كلا البلدين وذلك عن طريق تنظيم الأروقة التجارية ؛

- القيام بكل عمل من شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف الجمعية بتعاون مع مؤسسات لها نفس الأهداف.

الباب الثاني : العضوية – الموارد

البند الرابع :

تتكون الجمعية من :

- الأعضاء العاملين : ويعتبر عضوا عاملا كل من المغاربة والمصريين المقيمين بالمملكة المغربية الذين لهم اهتمامات بمجال التعاون بين البلدين، شرط تقدمه بطلب الإنخراط للجمعية ، وتعهده بإحترام نظامها الأساسي، ويجب تزكية طلب الإنخراط من لدن عضوين عاملين للجمعية على أن يبت فيه مكتب الجمعية ؛

- الأعضاء الشرفيين : تمنح صفة عضو شرفي من لدن المجلس الإداري لكل شخصية ساهمت في توطيد العلاقات بين البلدين، أو قدمت خدمات معنوية أو مادية للجمعية، ويمكن الإسترشاد بآرائهما لتحقيق أهداف الجمعية.

البند الخامس :

فقدان العضوية

- تفقد صفة العضوية إما بالإستقالة المقدمة من لدن العضو المعني بالأمر لرئيس الجمعية، برسالة مضمونة، وإما بالوفاة، وإما بقرار الإقالة المعلل المتخذ من لدن المجلس الإداري بعد إجراء تحقيق فيما ينسب للعضو والإستماع إليه ؛

- ويتخذ قرار الإقالة في حق عضو أساء إلى سمعة الجمعية، أو صدرت في حقه أحكام من شأنها أن تسيء إلى سمعة الجمعية، أو زاغ عن أهدافها، أو تكلم باسمها بدون أن تكون له الصلاحية في ذلك. ويتخذ قرار الإقالة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الإداري.

البند السادس :

تتكون موارد الجمعية من :

- واجب الإشتراك للعضو ويحدد قيمته مكتب الجمعية ؛
- الإعانات المحتمل الحصول عليها من السلطات العمومية.

الباب الثالث : هياكل الجمعية

البند السابع :

تتوفر الجمعية على الهياكل التالية :

1- المجلس الشرفي
2- الجمع العام
3- المجلس الإداري
4- المكتب

البند الثامن :

المجلس الشرفي

- يتكون المجلس الشرفي من رؤساء الجمعيات المشاركة في الجمع العام التأسيسي والمعترف لها بصفة النفع العام ، وكذا من رؤساء تلك التي قد تؤسس بعد إنعقاد الجمع العام التأسيسي.

البند التاسع :

الجمع العام

- يجتمع الجمع العام إما في دورة عادية أو دورة استثنائية ؛

- الدورة العادية : ينعقد الجمع العام في دورته العادية مرة كل ثلاث سنوات، ويصادق بأغلبية أصوات الأعضاء العاملين المشاركين في أشغاله على التقريرين الأدبي والمالي بعد مناقشتهما، كما ينتخب أعضاء المجلس الإداري. ولا يحق للجمع العام أن يتدارس نقطة غير واردة في جدول أعماله الذي يجب إرساله إلى كافة الأعضاء العاملين خمسة عشر يوما قبل تاريخ انعقاده ؛
- الدورة غير العادية : ينعقد الجمع العام في دورة غير عادية بطلب إما من رئيس الجمعية، أو بطلب صادر عن ثلثي الأعضاء العاملين وذلك إما لدراسة مشروع تغيير النظام الأساسي، وإما للتداول في شأن حل الجمعية، وفي كلا الحالتين يتخذ القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء.

البند العاشر :

المجلس الإداري

- يتكون المجلس الإداري من 90 عضوا على الأقل، ينتخبهم الجمع العام في دورته العادية لمدة ثلاث سنوات وبصفة استثنائية وبغض النظر عن المقتضيات الواردة في هذا النظام الأساسي، يتكون المجلس الإداري الأول من الأعضاء الذين شاركوا في الجمع العام التأسيسي للجمعية.

يجتمع المجلس الإداري مرة في السنة على الأقل باستدعاء من رئيس الجمعية، وتتخذ قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين، غير أنه يمكن لرئيس الجمعية كلما دعت الضرورة إلى ذلك استدعاء المجلس الإداري للإجتماع في دورة غير عادية.

البند الحادي عشر :

المكتب

ينتخب المجلس الإداري من بين أعضائه لمدة ثلاثة سنوات، مكتبا للجمعية يتكون من 15 عضوا على الأكثر.

- الرئيس
- ثلاث نواب للرئيس، أحدهم في الشؤون الثقافية والإجتماعية، وثانيهما في الشؤون العلمية والتقنية، وثالثهما في الشؤون الإقتصادية
- أمين عام
- خليفة الأمين العام
- أمين الصندوق
- خليفة أمين الصندوق
- مستشارون
- يمكن للرئيس أن يستدعي شخصيات من عالم الفكر والإقتصاد والعلوم للإستفادة من خبراتها والاستعانة بها في تحقيق أهداف الجمعية ؛

- يجتمع المكتب مرة في الشهر وكلما دعت الضرورة لذلك، وتتخذ قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس. للمكتب صلاحية اتخاذ جميع المبادرات التي من شأنها تحقيق أهداف الجمعية وفق برنامج العمل المحدد من لدن المجلس الإداري للجمعية، ويقدم المكتب تقريرا عن نشاطاته للمجلس في دورته الموالية.

البند الثاني عشر :

- يعهد لقانون داخلي يضعه المكتب بتحديد مهام أعضاء مكتب الجمعية، وكذلك بتقنين النقط الغير الواردة في النظام الأساسي.

البند الثالث عشر :

- لايمكن حل الجمعية إلا بأغلبية ثلثي أعضائها، وفي حالة حلها يقع تحويل ممتلكاتها إلى جمعية تسعى لنفس الأهداف بعد أداء كل ما في ذمة الجمعية وتصفية حساباتها.



جمعية الأخوة والصداقة المغربية
النظام الداخلي

الباب الأول
الانخراط في الجمعية

البند الأول :

1) يتم الانخراط في الجمعية بصفة عضو عامل بتقديم طلب لكتابة الجمعية ، مدعوم بتزكية عضوية عاملين مزاولين .

- يبت المكتب في الطلب بالقبول أو الرفض .

2) تمنح العضوية الشرفية بقرار يتخذه المجلس الإداري بناء على اقتراح من المكتب أو أحد الأعضاء العاملين أو الشرفيين ، وفق الشروط المشار إليها في البند الرابع من النظام الأساسي.

3) يتم إبلاغ المعنيين بالأمر بالقرار المتخذ ، وتسلم لهم بطاقة العضوية العادية أو الشرفية حسب الأحوال.

4) يحدث سجل عام لأعضاء الجمعية .

البند الثاني :

1) - يؤدي الاعضاء العاملون بصورة منتظمة الاشتراك السنوي المحدد من طرف المكتب ، لدى أمين المال مقابل وصل وبطاقة العضوية للسنة الجارية .

2) - الاشتراك السنوي إما عادي محدد القيمة أو تشجيعي .

الباب الثاني

انعقاد الاجتماعات

البند الثالث :

1) - يشترط لحضور اجتماعات هيآت الجمعية التوفر على بطاقة العضوية السنوية وأداء الاشتراك .

2) - يصح التصويت بوكالة وتودع لدى كتابة الجمعية أربعة وعشرين ساعة على الأقل قبل تاريخ الاجتماع ، وفق صيغة يحددها المكتب وتسلم لمن يطلبها .

3) - لايمكن لعضو حاضر أن تكون له سوى وكالة واحدة عن عضو غائب يحق له الحضور .

4) - لاتصح الوكالة إلا بالنسبة لاجتماعات الجموع العامة والمجلس الإداري فقط دون اللجان والمكتب.

البند الرابع : تحدد مسطرة انعقاد الهيآت واللجان كما يلي :

1) - توجه للأعضاء استدعاءات كتابية تتضمن تاريخ وساعة ومكان الاجتماع وجدول الاعمال، مع التنبيه إلى إمكانية التصويت بوكالة .

2) - تراعى الآجال المحددة في البندين التاسع والعاشر من النظام الأساسي .

3) - يخفض الأجل إلى أسبوع بالنسبة لاجتماعات المكتب واللجان .

4) - إذا تعلق الأمر بجمع عام في دورة غير عادية أو استثنائية ، يوجه الاستدعاء بالبريد المضمون .

5) - يحدد نصاب صحة انعقاد الجموع العامة العادية في الأغلبية المطلقة للأعضاء العاملين المثبتين لأداء اشتراك السنة الجارية .

6) - يحدد النصاب في الثلثين بالنسبة للمجموع العامة غير العادية أو الاستثنائية .

7) - إذا لم تتوفر النصاب القانوني ، يؤجل الاجتماع حضوريا لمدة خمسة عشر يوماً ، ويعاد الاستدعاء بنفس الطريقة المشار إليها سابقا ، للغائبين فقط .

8) - يترأس الاجتماعات رئيس الجمعية أو أحد نوابه عند الاقتضاء .

يتحقق رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني ـ من خلال ورقة الحضور ـ ويبلغ عن عدد الغائبين، وبعد ذلك يعلن عن افتتاح الجلسة بقراءة جدول الأعمال .

9) ـ تقدم كل مسألة مسجلة في جدول الاعمال ، بعرض شفوي أو كتابي أو تقرير .

ـ يقوم بالتقديم رئيس الجمعية أو أحد النواب أوالأمين العام أو مقرر اللجنة .

10) ـ بعد الانتهاء من العرض أو التقرير ، يفتح باب المناقشة ، وتوضع لهذا الغرض لائحة أولى للمتدخلين ، ويمكن عند الاقتضاء وضع لائحة ثانية .

ـ يتقيد كل متدخل بالإيجاز في حدود جدول الاعمال .

ـ للرئيس ، بعد التنبيه ، منع كل حديث خارج موضوع الاجتماع .

ـ بعد انتهاء المناقشة ، يدعو الرئيس الأعضاء للبت .

ـ يتم اتخاذ القرار بالتصويت برفع الأيدي ، ويمكن التصويت سرياً ، إذا طلب ذلك ثلث الحاضرين أو تعلق الأمر بتعيين أو اختيار شخص لمهمة ما .

11) ـ يضمن ملخص المناقشات ونص القرارات المتخذة في محاضر يوقع عليها رئيس الجلسة والأمين العام .

الباب الثالث

إحداث اللجان وتنظيم أعمالها

البند الخامس :

1) تحدث لجان عمل أساسية ، تحدد بصفة مبدئية في :

1 ـ لجنة الشؤون الثقافية والعلمية .

2 ـ لجنة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

3 ـ لجنة الفنـون .

4 ـ لجنة الاتصال والإعلام .

2) يمكن إحداث لجان أخرى بحسب الحاجة .

البند السادس:

1) ـ يترأس كل لجنة أحد نواب الرئيس بصفته منسقاً لها ، وعند الاقتضاء أحد أعضاء المكتب يتم اختياره من طرف هذا الأخير ، ويكون مسؤولا عن نشاطها وسير أعمالها .

2) ـ تختار كل لجنة من بين أعضائها مقررا دائما يقوم بمسك محاضر الاجتماعات وتنظيم مراسلاتها ووثائقها .

البند السابع :

1) - يمكن لكل لجنة إحداث لجان فرعية تهتم بمجال من مجالات نشاطها أو لجان مختصة لبحث أو دراسة موضوع معين .

2) - يختار أعضاء كل لجنة فرعية من بينهم منسقا لهم ، ويحددون نظام عملها

3) - تعمل اللجان الفرعية تحت الإشراف العام لرئيس اللجنة الأم .

البند الثامن :

1) - يخبر المكتب أعضاء الجمعية بعدد اللجان ورؤسائها ويدعوهم للإنضمام إليها حسب اهتماماتهم وتخصصاتهم .

2) - يحدد العدد الأقصى لكل لجنة دائمة في ثلاثين عضوا ولايمكن أن يقل عن عشرة .

3) - يجوز لكل عضو الانضمام الى لجنتين على الأكثر.

البند التاسع :

1) - تجتمع اللجان الدائمة بدعوى من رؤسائها، وتجتمع اللجان الفرعية بدعوة من منسقها .

2) - يكمن جمع لجنتين أو أكثر للتداول حول موضوع مشترك .

3) - إذا لم تجتمع إحدى اللجان بسبب عدم استدعائها لمدة تفوق ستة أشهر ، جاز لرئيس الجمعية أو الأمين العام المبادرة لدعوتها للانعقاد .

4) - تنعقد اجتماعات اللجان صحيحة بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها، وعند الاقتضاء لمن حضر منهم على أن لايقل عددهم عن خمسة بالنسبة للجن الدائمة .

5) - تتخذ اللجان بعد المناقشة والمداولة توصيات وملتمسات واقتراحات، يتم رفعها للمكتب لاتخاذ مايلزم لوضعها موضع التنفيذ .

6) - تقرر اللجنة ماتراه بالتراضي أو بالتصويت عن الاقتضاء .

7) - تسجل التحفظات والاعتراضات المثارة المنسوبة لأصحابها .

البند العاشر :

1) - تقوم اللجان الدائمة والفرعية بمبادرة منها أو بطلب من المكتب ، في دائرة اختصاصها بدراسة وبحث كل الاقتراحات والسبل الكفيلة لتحقيق أهداف الجمعية المنصوص عليها في البند الثالث من النظام الأساسي .

2) - تضع في هذا الإطار برنامج عمل تحدد فيه نوعية العمل التي ترى إنجازها مع تحديد آليات التنفيذ ومراحله وظروفه .

3) - يقدم هذا البرنامج للمكتب للإطلاع عليه قبل عرضه على المجلس الإداري للبت فيه .

الباب الرابع
هيئات الجمعية وأجهزتها

البند الحادي عشر : يتولى الجمع العام للجمعية المنعقد في دورة عادية إنجاز المهـام التالية :

1) ـ البت في التقريرين الأدبي والمالي ومنح الإبراء .

2) ـ انتخاب أعضاء المجلس الإداري .

3) ـ تحديد الخطوط العامة لتوجهات الجمعية ونشاطاتها وأهدافها .

البند الثاني عشر : يختص الجمع العام للجمعية غير العادية بالمهام التالية :

- تعديل النظام الأساسي.
- حل الجمعية وتعيين الجهة التي تنتقل إليها الأمـوال المتبقيـة بعـد التصفية .

البند الثالث عشر :

يتولى المجلس الإداري بصفته الهيئة التقريرية :

1) ـ المصادقة على النظام الداخلي وتعديله عند الاقتضاء .

2) ـ انتخاب رئيس الجمعية وأعضاء المكتب وإقالتهم .

3) ـ تعيين الخلف في حالة شغور مقعد أو أكثر في المكتب أو المجلس نفسه .

4) ـ الموافقة على منح صفة عضو شرفي .

5) ـ إقالة عضو أو أكثر حسبما هو مقرر في البند الخامس من النظام الأساسي .

6) ـ مناقشة برامج العمل المقدمة من اللجان والبت فيها .

7) ـ مناقشة تقرير المكتب عن نشاطه خلال السنة الفارطة .

البند الرابع عشر :

1) ـ يقوم المكتب بصفته الهيئة التنفيذية للجمعية ، بكل الاجراءات الادارية والقانونية والتنظيمية والمالية لتحقيق أهداف الجمعية حسبما هو مبين بعده .

2) ـ يجتمع المكتب بصفة دورية مرة في الشهر ، وكلما دعت الضرورة لذلك ويحدد نظام عمله .



البند الخامس عشر :

1) - يتولى رئيس الجمعية الإشراف العام على سير أعمالها ونشاطها ، يمثل الجمعية ويتحدث بإسمها أمام القضاء والإدارة والإجتماعات الإدارية واللقاءات المختلفة ، وله انتداب أحد نوابه لذلك .

2) - يوقع على المراسلات الصادرة عن الرئاسة .

3) - إذا تعلق الأمر بملتقى علمي أومنتدى فكري جاز للرئيس أو المكتب تكليف عضو أو أكثر من أعضاء الجمعية ، نظراً لمؤهلاته وكفاءاته العلمية ، بتمثيل الجمعية .

البند السادس عشر :

1) - يترأس نواب الرئيس اللجان الدائمة ، ويوقعون بصفتهم تلك على جميع الوثائق المتعلقة بنشاطها .

2) - ينوب عند الاقتضاء عن رئيس الجمعية إذا عاقه عائق مؤقت في ممارسة مهامه .

3) - في حالة غياب أحد النواب أو تعذر قيامه بمهامه بصفة ظرفية على رأس اللجنة ، يتولى رئيس الجمعية ذلك أو ينتدب لها أحد نوابه .

البند السابع عشر :

1) - يسهر الأمين العام على ضمان السير العادي للجمعيـــة، وتنفيـذ مقـررات هيآتها، وضبط مراسلاتها، وحفظ وثائقها وترتيبها والإعداد لاجتماعاتها والتنسيق بين اللجان .

2) - يقوم كذلك بنفس المهام في حالة غيابه أو تعـذر قيامـه بهـا نـائب الامـين العام .

البند الثامن عشر :

1) - يقوم أمين المال بمسك حسابات الجمعية ، وتحصيل الاشـتراكات السـنوية وتسليم الوصولات وبطاقات العضوية .

2) - يوقع أمين المال على الالتزامات المالية، ويوقع معه الرئيـس أو أحـد نوابـه المفوض لذلك كتابة .

3) – يهـيء أمـين المـال التقريـر السـنوي ويعرضـه علـى المكتـب قبـل تقديمـه للمجلس الإداري وللجمع العام في دورته العادية ، كما هو مبين سابقا.

4) - يتولى نفس المهام ، في حالة غيابه أو تعذر قيامه بها نائب أمين المال .

البند التاسع عشر :

1) - يساعد المستشارون الرئيس ونوابه في القيام بمهامهم .

2) - يمكن أن تسند لهم في إطار المكتب مهام محددة لإنجازها .

3) - يمكن للرئيس أن يختار من بينهم مقررا لأشغاله يتولى مسك محاضر الاجتماعات، وضبط القرارات المتخدة، وتنظيمها وترتيباتها ، بتنسيق مع الامين العام، قصد وضعها موضع التنفيذ.



لائحة أعضاء المكتب الجديد لجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

♦ الرئيس :	الدكتور يوسف الكتاني
♦ نواب الرئيس :	السيد نور الدين اشماعو
	الدكتور جلال أمال
	السيد عبد الرحيم الحجوجي
	الدكتور مبارك ربيع
♦ الأمين العام :	الدكتور محمد السماحي
♦ نائبه :	السيد محمد المعروفي
♦ أمين المال :	السيد أحمد عديوي
♦ نائبته :	الأستاذة حياة دينية
♦ المستشارون :	السيد عبد الرحمن بوشعراء
	الدكتور حمزة الكتاني
	السيد عبد الله شقرون
	السيد عبد اللطيف الزين
	الدكتور عبد الحفيظ ولعلو
	الأستاذ عبد الله باحمو
	الأستاذ عبد الوهاب المريني



صورة أعضاء مكتب الجمعية يتوسطهم الرئيس المؤسس و رئيس الجمعية

أعضاء المجلس الإداري لجمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

* الأستاذ محمد عواد	: مستشار صاحب الجلالة ـ الرئيس المؤسس لجمعية الأخوة والصداقة ـ
* المجاهد أبو بكر القادري	: عضو أكاديمية المملكة المغربية.
* الدكتور يوسف الكتاني	: أستاذ التعليم العالي ـ ورئيس جمعية الأخوة والصداقة.
* السيد نور الدين اشماعو	: الرئيس المنتدب لجمعية أبي رقراق.
* السيد مولاي أحمد العلوي	: وزير الدولة السابق.
* السيد محمد العربي المساري	: صحافي ـ وزير الاتصال ـ.
* السيد العلمي التازي	: وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية
* سعادة السفير أحمد أمين فتح الله	: سفير جمهورية مصر العربية.
* سعادة السفير عبد اللطيف ملين	: سفير المغرب بالقاهرة.
* الدكتور ادريس الضحاك	: الرئيس الأول للمجلس الأعلى.
* الدكتور محمد فاروق النبهان	: مدير دار الحديث الحسنية.
* الدكتورة نيبال منيب	: المستشار الثقافي المصري.
* الدكتور آمال جلال	: أستاذ التعليم العالي ـ عميد سابق لجامعة سيدي محمد بن عبد الله "فاس"
* السيد محمد بن الحسن اللحية	: رئيس مجلس العمالة ـ سلا ـ.
* السيد محمد فوزي زنيبر	: مهندس
* الدكتور حمزة الكتاني	: أستاذ التعليم العالي ـ وزير سابق ـ.
* الدكتورة نجاة المريني	: أستاذة جامعية.
* السيدة حبيبة لعلو	: دكتورة صيدلية.

* السيد محمد المعروفي : رئيس قسم بمكتب التنمية الصناعية.
* السيد عبد الحفيظ ولعلو : صيدلي.
* الدكتور عبد اللطيف الشاذلي : أستاذ التعليم العالي. ـ عميد سابق لجامعة مولاي اسماعيل ـ مكناس ـ.
* السيد محمد منير : مدير عام للمركز المغربي لإنعاش الصادرات.
* السيد العربي السالمي : نائب برلماني.
* السيدة حياة دينية : أستاذة جامعية.
* السيد عبد اللطيف الزين : فنان تشكيلي.
* الدكتور مبارك ربيع : قيدوم كلية الآداب بنمسيك.
* الدكتور وائل بنجلون : نائب رئيس جامعة الأخوين ـ إفران ـ.
* الدكتور محمد السماحي : أستاذ التعليم العالي ـ محامي ـ .
* السيد محمد التدلاوي : مدير شركة ـ مهندس ـ .
* السيد عبد الفتاح بوزبع : رئيس اللجنة الثقافية ـ جمعية فاس ـ سايس ـ .
* الدكتور نجيب الكتاني : دكتور صيدلي ومؤلف .
* السيد عبد الرحمن بوشعراء : سفير سابق .
* السيد عبد الله شقرون : مستشار إعلامي .
* السيد عبد الرحيم الحجوجي : رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
* الدكتورة فاطمة الجامعي الحبابي : أستاذة جامعية .
* السيد أبو بكر المنصوري : مستشار بديوان السيد وزير الخارجية .
* السيد محمد ياسين : رئيس جمعية أحمد الحنصالي
* السيد عبد الله باحمو : محامي .
* السيد أحمد عديوي : متصرف ممتاز بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي
* السيد عبد الرحيم بنغموش : مهندس .

* الدكتور نور الدين الأزرق : طبيب.
* السيدة فاطمة بن خضراء : أستاذة جامعية .
* الدكتور زكي مبارك : أستاذ جامعي.
* السيد عبد القادر الجاي : سفير سابق.
* الدكتور عبد القادر القادري : أستاذ التعليم العالي - قيدوم كلية الحقوق بفاس -
* السيد عبد الوهاب المريني : أستاذ جامعي - كلية الحقوق بالرباط - .
* السيدة فوزية طالوت : صحفية مستشارة.
* السيد عبد الرؤوف الأحرش : موظف .
* السيد مصطفى استيتو : كاتب عام - المركز السينمائي المغربي - .
* الدكتورة عائشة أبو رقيق : أستاذة تكوين الأطر.
* السيد خالد أيمن خالد : مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية
* السيد محمد الديباجي : قيدوم كلية الآداب - الجديدة - .
* السيد ادريس العلمي : موظف.
* السيد الهاشمي غريب : مفتش التعليم - رئيس مجلس قروي -.
* السيد علي حافظ برادة : دبلوماسي - مستشار تجاري سفارة مصر في الربا
* الأستاذ محمد غاشي : أستاذ التعليم العالي ومدير الدراسات.
* السيدة تهاني عبد الرحيم : صحفية بجريدة الأهرام المصرية.
* الكولونيل اسماعيل فهمي : الملحق العسكري المصري.
* السيدة منى عثمان : المستشار الإعلامي لسفارة مصر.
* السيد محمد فريد : صحفي .
* السيدة بهية أبو حفص : خريجة المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياض
* السيد محمد أرغمان : موظف .

* السيد بلقاسم اكناو : متصرف ممتاز رئيس مصلحة التعاون ــ كتابة الدولة في الإسكان .
* الدكتور محمد الطاهر الأحرش : طبيب .
* الدكتور عبد الإله المكينسي : نائب برلماني.
* السيد محمد زمامة : موظف .
* السيد عبد المجيد بلحسن : متقاعد .
* السيد نور الدين الكرومبي : محافظ.
* السيد محمد لطفي : مخرج ومنتج سينمائي.
* السيد عبد المجيد الرشيش : سينمائي .
* السيد عبد العزيز الإدريسي : مدير شركة .
* السيد عبد السلام بناني : محامي - رئيس غرفة بالمجلس الأعلى سابقا
* الحاج محمد الأيسر : مفتش بوزارة المالية .
* السيد محمد عبد الرحمن التازي : مخرج سينمائي .
* السيد محمد خليل حجي : صيدلي .
* السيدة عواطف دريهم : إطار .
* الأستاذ حسن الكتاني : محامي.
* الأستاذ أحمد العلمي : رئيس غرفة بالمجلس الأعلى .
* السيد أحمد السفياني : أستاذ متقاعد .
* السيد حمدي محمد منير : مستشار بالسفارة المصرية .
* السيد فيصل النصري : أستاذ .
* السيدة مريم حكم : أستاذة بجامعة محمد الخامس .
* السيد محمد بنعياد : مدير مدرسة .
* السيدة زينب الصبيحي : صحفية .

* السيد عبد الحميد بنزوينة : أستاذ.
* السيدة ربيعة السالمي : صحفية .
* السيد جمال أغماني : أستاذ باحث.
* السيد عبد اللطيف بنغموش : متقاعد.
* السيد ادريس التيال : موظف بالتعليم .
* السيد أحمد بنعبد الله العلوي : أستاذ.
* السيد عبد المجيد الحسوني : مفتش بوزارة المالية .
* السيد محمد الصبحي : أستاذ.
* السيد بنعبد الله مصطفى : أستاذ.



أعضاء في الجمعية العمومية

* الأستاذ رشيد لحلو : محامي ـ نقيب سابق بهيئة المحامين بالرباط
* الأستاذ عبد القادر الوازن : محامي .
* الدكتور عبد العظيم ميكو : طبيب جراح.
* الأستاذ عبد الواحد بنمسعود : محامي ـ سفير سابق .
* الدكتورة هناء كريم : ملحقة ثقافية.
* الأستاذ عبد الصمد العشاب : أستاذ ـ محافظ مكتبة عبد الله كنون طنجة
* السيد عبد اللطيف المراكشي : أستاذ التعليم الثانوي .
* السيد خالد الخضري : صحافي ـ نائب وزارة الثقافة بتازة ـ
* السيد أسامة الكتاني : مدير النقل البحري العربي .
* السيد عبد اللطيف شكيب : مهندس فلاحي.

* الأستاذ محمد كنون الحسني : أستاذ جامعي .

* الأستاذ أحمد الطريبق أحمد : أستاذ جامعي .

* الأستاذ جعفر بنعجيبة : مكلف بمهمة بالوزارة الأولى.

* الأستاذ عمر النافعي : أستاذ التعليم العالي.

* الأستاذ محمد مصطفى الريسوني : محامي - رئيس هيئات المحامين بالمغرب - .

* الأستاذ مولاي احمد الإدريسي : سفير سابق - الكاتب العام للنادي الدبلوماسي المغربي -

* الأستاذ عبد الحميد بوزيد : أستاذ متقاعد.

* السيد عبد الحميد الجمالي : مهندس فلاحي.

* الأستاذ محمد الحبوس : أستاذ جامعي .

* السيدة رجاء الأممي : تسيير وإدارة الأعمال .

* الحاج محمد الأممي : عضو سابق بديوان وزير البريد.

* الأستاذ عزيز الفتح : أستاذ جامعي .

* السيد حسن الفاسي الفهري : سفير سابق.

* الدكتور عبد الحميد عوض : مهندس استشاري.

* السيدة فاطمة الزهراء بن عدو الادريسي : صحفية - مديرة مجلة المغرب الجديد -

* الأستاذ عبد القادر العافية : أستاذ بكلية الآداب بالرباط.

* السيد عبد الرحمن الكوهن : نائب رئيس النادي الدبلوماسي المغربي.

* السيدة منال عبد المنعم جاد الله : ملحق ثقافي.

* الأستاذ الطيب أكحل العيون : أستاذ باحث.

* الأستاذ الطيب لزرق : محامي.



مشاريع عمل لجان الجمعية

- اللجنة الثقافية
- لجنة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية
- لجنة أوراق العمل

جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية
اللجنة الثقافية

أولا : مقترح الخطة العامة

انسجاماً مع المبادئ التي تقوم عليها جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصريــة ، فإن فعالياتها يجب أن تشمل كافة المجالات والميادين التي من شأنها أن تقوي التعارف وتزيد الروابط بين كـل من مصر والمغرب ، كما أن عليها أن توجه نشاطها نحو التعريف بجهود البلدين المشتركة أو المتكاملة في مجالات معينة دولية أو جهوية ، وفي كل ذلك فإن فعاليات الجمعية بقدر ماهي رافد للعلاقات الثنائية ، فإنها في الآن نفسه مدعوة إلى الاستلهام من روح الاتفاقيات الثنائية ، وكذا توجه اللجنة العليا المشتركة التي تعقد دورياً ، برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ، وفخامة الرئيس حسني مبارك .

وهكذا فإن جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية مدعوة إلى تدعيم وترسيخ المتحصل في مجال العلاقات الثنائية ، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة لمجالات أخرى ، أو تمهيد الأرضية الضرورية لذلك ، ومن هنا فإن فعاليات الجمعية لاتقف عند حدود العمل الاحتفالي والبروتكولي أو التنظيري ، بل تشمل أيضا النشاط الخدماتي (زيارات سياحية ، علمية ، غوث ، مساعدة اجتماعية ، حسب الظروف) .

يمكن إجمال برنامج العمل على النحو التالي :

I ـ على المدى القصير (إلى نهاية 1999) .

1 ـ تنظيم محاضرات ولقاءات محدودة تهدف إلى التعريف بالعلاقات المغربية المصرية والتحسيس بدورها وأهميتها .

يدعى إلى إلقاء هذه المحاضرات والمشاركة في اللقاءات الخبراء والاختصاصيون في الموضوع من البلدين : مصر والمغرب .

2 ـ تنظيم رحلات سياحية تشمل بالخصوص من لم تتح لهم زيارة مصر من المغاربة ، ومن الذين ينتمون إلى أسر مصرية سبق لها أن عاشت في المغرب (أبناء أعضاء البعثات التعليمية المصرية التي كانت تعمل بالمغرب) أو من الذين يرغبون التعرف على معالم المغرب ومنجزاته .

3 ـ إصدار نشرة تواصلية تعمل على تبادل الأخبار ونشرها بين الطرفين .

4 ـ عقد توأمات جامعية ومع مؤسسات متماثلة بين الطرفين .

II ـ على المدى المتوسط :

أ ـ عقد ندوة العلاقات المغربية المصرية وموضوعها المقترح : المنظمات غير الحكومية ومجتمع التنمية في المغرب ومصر .

ب ـ تخصيص موقع للجمعية والأنشطة المتبادلة على الأنترنيت .

ج ـ تنظيم أسبوع ثقافي مغربي في مصر .

III ـ على المدى البعيد :

أ ـ إنشاء مركز ثقافي مغربي في مصر .

ب ـ إنشاء معرض تجاري دائم في القاهرة .

ج ـ إصدار مجلة مشتركة مغربية مصرية متفتحة على الثقافة والاقتصاد والحياة العامة .



جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية
لجنة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

يهدف نشاط الجمعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى دعم وتقوية العلاقات المغربية المصرية في إطار ماتسعى إليه من توطيد عرى الأخوة والصداقة بين مختلف فئات الشعبين الشقيقين المغربي والمصري .

وتحرص الجمعية في هذا الجانب على أن يكون نشاطها مكملا لما تقوم به الجهات الرسمية ومكونات القطاع الخاص من مقاولين وهيئات مهنية ... حيث إن الجمعية لاتشكل فاعلا اقتصاديا مباشراً أو طرفا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإنما حافزاً لتنشيطها وتنميتها ...

وتعمل الجمعية في هذا الإطار على إنجاز مايلي :

* الإسهام في تكثيف العلاقات الاقتصادية والمشاورات بين مختلف الفعاليات المنتمية للقطاعين العام والخاص في كلا البلدين ،
* إعطاء أهمية خاصة للمعارض والأسابيع التجارية قصد التعريف بمنتجات كلا البلدين ،

* المشاركة مع ممثلي القطاع الخاص المغربي في دراسة التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين ،

* تعبئة وتوظيف التنظيمات والكفاءات الموجودة لخدمة العلاقات الثنائية وتطويرها .

تقترح اللجنة على مكتب الجمعية القيام بالأنشطة التالية :

1 ـ حملة إعلامية للتعريف بالجمعية وأهدافها وربط الصلة مع الجهات المعنية بالتعاون الاقتصادي في البلدين ،

2 ـ التعرف والاتصال بأبرز الشخصيات المغربية والمصرية المنتمية إلى القطاعات الاقتصادية ،

3 ـ إصدار وثيقة مجملة عن العلاقات الاقتصادية المغربية المصرية (مع رصد للمؤهلات والعوائق وتقديم اقتراحات) ،

4 ـ تنظيم محاضرات وندوات حول تطور العلاقات الاقتصادية المغربية ـ المصرية ،

5 ـ المشاركة والإسهام كلما أمكن في اللقاءات والتظاهرات التي يعقدها رجال الأعمال في كل البلدين .

6 ـ تتبع أشغال اللجان الاقتصادية الثنائية ولاسيما اللجنة العليا المختلطة ...

7 ـ تنظيم رحلات سياحية في كلا البلدين باتفاق مع وكالات الأسفار ...

8 ـ تبادل المعطيات والمنشورات حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي في البلدين مع الجمعية المماثلة بمصر.

9 ـ إشراك ممثل عن الإتحاد العام للمقاولات المغربية في اجتماعات اللجنة ،

10 ـ ربط الصلة مع الغرف التجارية والصناعية ومختلف الجمعيات المهنية ، بهدف تتبع وتدعيم علاقات القطاع الخاص المغربي بنظيره المصري .

جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية

لجنة أوراق العمل

لا تسعى جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية أن تكون بديلا لهيئات حكومية في مجالات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، لكن الجمعية ، كمنظمة غير حكومية ، لها تصوراتها في ميدان تعميق عرى الصداقة بين البلدين الشقيقين المغرب ومصر ، وتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين عدة هيئات من البلدين في أفق تمتين العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين والثقافيين في الدولتين وتطويرها في اتجاه تكاملي.

وفي هذا الصدد ، تعكف الجمعية على جمع كل الاتفاقيات المبرمة بين الكثير من الهيئات المغربية والمصرية في مختلف الميادين الثقافية والجامعية والفنية والتجارية والاقتصادية قصد التعريف بفحواها ونطاقها حتى يستفيد كل من يرغب في الإطلاع على مقتضياتها لكونه معنيا بمضامينها ، كالاتفاقيات الجامعية التي تهم الأساتذة والطلبة والباحثين مثلا : وذلك حتى لا تبقى مثل هذه الاتفاقيات مجرد ملفات موضوعة على مكاتب المسؤولين تنتظر من يبدأ تطبيق وتنفيذ بعض مقتضياتها من الجانبين. وفي هذا الصدد، تفكر الجمعية في تنظيم يوم دراسي للإطلاع على هذه

الاتفاقيات مع استدعاء ذوي الاختصاص المهتمين بمجالات تطبيقها من البلدين الشقيقين لتقديم بيانات وعروض وإيضاحات في موضوع هذه الاتفاقيات.

وفي سبيل الزيادة بتعريف ما تزخر به حضارة البلدين الشقيقين في المجالات الأدبية والفنية والثقافية والمعمارية وكذا في مجال المحافظة على التراث ، تهدف الجمعية إلى تشجيع وتنظيم أسابيع ثقافية بالبلدين ، تتضمن إلقاء محاضرات من طرف المختصين من جامعيين وممارسين وصناعيين وفنيين للتعريف بالمنتوج الوطني في هذه المجالات في كل من الدولتين الشقيقتين ليسهل على مواطني كل دولة التعرف أكثر وعن قرب عما تزخر به الدولة الأخرى.

كما تتضمن سهرات موسيقية ومسرحية وأمسيات للقراءات الشعرية وعروض أفلام سينمائية بالإضافة إلى معارض للفنون التشكيلية.

وفي هذا الصدد ، يكون من الأفيد أن تأخذ هذه الأسابيع الثقافية بعدا آخرا يقربها أكثر لمواطني الدولة المستضيفة لها ، حيث ينبغي تشجيع إقامة معارض مستديمة ومتجددة ومتنوعة الزوايا تجمع بين الثقافي والاقتصادي والمالي في نفس الوقت كما في ميدان الكتب المتخصصة في شتى مجالات المعرفة وفي ميدان الصناعة الحديثة والصناعة التقليدية ، التي هي صناعة فنية تنم عن مهارة وعبقرية وإبداع الصناع في البلدين. وكذلك الشأن بالنسبة للمعارض في مجال الفلاحة والزراعة والصناعة الغذائية والسقي والماء الشروب اعتبارا لتجارب البلدين الشقيقين في هذه المجالات.

وينبغي أن تكون هذه اللقاءات الثقافية والاقتصادية فرصة يجتمع فيها الممارسون والمهنيون والمختصون لدراسة ومناقشة بعض المشاكل التي تعترض قطاعاتهم والحلول المعتمدة في البلدين كما في مجال الآثار وإنقاذ المعالم التاريخية وإحياء التراث وكذا في مجال الإنعاش السياحي والفندقي، ومن البديهي أن جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية على أتم استعداد للتعاون فيما يخص إقامة المعارض المذكورة في كلا البلدين في ظروف جدية ، وللعمل على تجاوز الإكراهات الإدارية والجمركية ولتبسيط إجراءات نقلها من وإلى البلد الآخر.

وتهتم الجمعية بمتابعة كل ما تم إنجازه في إطار المبادلات الثنائية بين البلدين ، ليس بغرض تقييم المنجزات ولكن لتقديم بعض التصورات والمقترحات لتفادي مواطن الضعف وتجاوز بعض المعوقات في سبيل تطوير هذه المبادلات في اتجاه إيجابي وتكاملي، لتحسين مستوى المبادلات بين البلدين، وتشجيع الشراكة بين الجانبين المغربي والمصري لتمكين النسيج الإنتاجي في البلدين من الصمود أمام الآثار السلبية للعولمة ، مما يتطلب الرفع من حجم التبادل التجاري بين البلدين ليكون في مستوى حجم العلاقات السياسية الممتازة القائمة بينهما.

وفي هذا الصدد ، تحرص الجمعية على تفعيل اتفاقيات التوأمة المبرمة سواء بين المدن أو بين الجامعات أو بين الغرف المهنية في البلدين ، كما تطمح الجمعية إلى تكوين بنك معلومات في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والصناعية والجمركية والثقافية والفنية ، يكون رهن إشارة الباحثين والراغبين في الحصول على المعطيات

والبيانات ، المتاحة لدى البلدين في هذه المجالات ، والداخلة ضمن اهتماماتهم كالجامعيين والفنانين والصناعيين والتجار مثلا.

وفي سبيل بقائها على علم بما يجري على الساحة الثقافية والفنية والتجارية والاقتصادية في البلدين ترغب الجمعية في تمثيلها في تظاهرات المنظمات غير الحكومية المقامة في البلدين في المجالات إما بواسطة أعضائها وإما بواسطة أعضاء الجمعية المماثلة في مصر الشقيقة.

وفيما يخص التقريب بين مواطني البلدين ، ستعمل الجمعية على تشجيع تبادل الزيارات بين الأساتذة والطلبة وبين الممارسين من نفس القطاعات كالأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين ورجال الأعمال والصناعيين والمنعشين السياحيين للإطلاع عما قامت به كل هيئة في بلدها للاستفادة من تجاربها ، كما تضع من بين أهدافها تشجيع التبادل بين الشباب في مختلف أنواع الرياضات في البلدين.

وفي سبيل أن يكون ماضي العلاقات المغربية المصرية في خدمة تطوير مستقبلها ، ستشجع جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية ، قدماء الطلبة المغاربة الذين درسوا بالجامعات والمعاهد المصرية على الانضمام إليها مع التفكير في تنظيم رحلات منتظمة إلى البلدين لتجديد الصلة بالمعارف والأصدقاء ، ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على الأساتذة المصريين الذين عملوا لسنوات عديدة بالجامعات والمعاهد المغربية.

وستستمر الجمعية ، بحول الله ، في أداء رسالتها بفضل العمل التطوعي لأعضائها الذين يؤمنون إيمانا كبيرا بأن مستقبل العلاقات المغربية المصرية سيسير من حسن إلى أحسن بفضل رغبة قائدي البلدين جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس حسني مبارك وكبير عنايتهما ووافر رعايتهما لهذه العلاقات.



مؤسسات ومنجزات رافدة للعلاقات

- ندوة العلاقات المغربية المصرية
- بروتوكول التعاون بين جمعية الأخوة والصداقة وجمعية مصر المغرب
- رجال أعمال مصر والمغرب ـ استثمار مشترك
- اتفاق إنشاء مجلس الأعمال المصري المغربي
- اتفاق تعاون علمي وثقافي بين جامعتي القرويين والأزهر الشريف
- آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية
- البلاغ المشترك الصادر عن اجتماعات اللجنة العليا المشتركة
- برقية إلى وزير الثقافة المصري .

ندوة العلاقات المغربية المصرية

من الأهداف التي سعت جمعية أبي رقراق إلى تحقيقها، العمل من أجل تدعيم العلاقات الثقافية المغربية المصرية، والارتقاء بها إلى مستوى الوشائج التي تربط بين شعبي البلدين .

صحيح أن العلاقات بين المغرب ومصر تضرب بجذورها عميقة في التاريخ، لكنها في حاجة إلى تطوير لها، يستجيب للمستجدات التي تعرفها الساحة الثقافية بالعالم بصفة عامة، ولمواجهة التحديات التي أفرزتها أسباب التقدم المعاصر، وفي مختلف الميادين .

إقامة ندوة للعلاقات بين البلدين، في دورات منتظمة هو الإطار الذي حاز موافقة مكونات المجتمع المدني من الجمعيات الثقافية بكل من مصر والمغرب .

وهكذا لقيت الفكرة كل ترحيب من الجميع، وفي استمرارية نادرة انعقدت بالتناوب مرة كل سنتين، عدة دورات لهاته الندوة بكل من مدينة سلا والقاهرة انطلاقا من سنة 1988، حتى الآن، ساهم في كل واحدة منها نخبة من مفكرين ورجال الأدب والعلم، عبر محاور تناولت أبحاثها دراسات في التاريخ والأدب والاقتصاد .

انعقدت الدورة الأولى بمدينة سلا بالمغرب، بتاريخ 3 ذي الحجة عام 1409 موافق يوليوز 1988، تحت "شعار ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، رصيد وآفاق".

ثم انعقدت الدورة الثانية بعد سنتين من ذلك بالقاهرة بتاريخ 25 يناير 1990 و كان موضوعها "العلاقات الثقافية بين مصر و المغرب..

واعتبارا لهذا التناوب عادت الندوة لتعقد دورتها الثالثة ، بمدينة سلا بتاريخ 6 يوليوز 1992 تناولت موضوع "التكامل الثقافي والفني بين مصر والمغرب ".

ثم عرفت القاهرة انعقاد الدورة الرابعة بتاريخ 31 يناير 1994 تناولت بالبحث والدراسة " موقع الثقافة المصرية والمغربية من الثقافات العالمية " ، وانعقدت الدورة الخامسة بسلا بتاريخ 1996 كان موضوع الندوة " ملتقى الإبداع الثقافي والفني بين المغرب ومصر " .

أما الدورة السادسة فقد تمت بالقاهرة سنة 1998 ، حيث اختارت الندوة موضوعا يتطرق إلى العلاقات الثقافية مع أوروبا، في شراكة مصر والمغرب .

هذه الندوات أثبتت نجاعتها، للمزيد من التقارب بين مثقفي البلدين، بل وكانت الحافز إلى البحث عن قنوات أخرى لترسيخ حوار منتظم بين المبدعين والمفكرين والباحثين لكل منهما .

ولذلك فقد تعالت الأصوات للارتقاء بالعلاقات المغربية المصرية خطوة أخرى، عن طريق تأسيس جمعية للصداقة، ثم تأسيسها بالقاهرة بتاريخ 1988 وأنشأ المغاربة على غرارها بمدينة سلا مثيلة لها بتاريخ 10 يناير 1990 تحت إسم " جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية " .



بروتوكول

التعاون بين جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية وجمعية مصر-المغرب

إن جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية وجمعية مصر – المغرب بعد الإطلاع على دستور المملكة المغربية ودستور جمهورية مصر العربية، واسترشادا بنصوص وأهداف اتفاقيات التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية.

واستهداء بروح الإخاء العميق والتعاون الوثيق التي تربط بين الشعبين الشقيقين في الظلال الوارفة للعلاقات الممتازة والمتميزة التي تسود البلدين و الزعيمين الكبيرين :

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية ، وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية.

واستشرافا لمستقبل أكثر ازدهارا للشعبين الشقيقين.

قررنا

إبرام البروتوكول التالية أحكامه ، تعزيزا للتعاون بـين الجمعيتـين باعتبارهمـا أداتين فعاليتين لتعزيز وتنسيق التعاون بين الشعبين الشـقيقين، ودعـم وتكميـل جهـود الدبلوماسية الرسمية بين البلدين الشقيقين.

المادة الأولى

تلتقي الجمعيتان على هدف واحـد هـو توثيـق وتنميـة أواصـر الأخـوة وبـين أفراد الشعب في البلدين الشقيقين ، وتدعيـم العلاقـات والروابـط في المجـالات الدينيـة والثقافية والاجتماعية والعلمية والتاريخية والاقتصادية والرياضية والسياحية ، من أجل مستقبل أفضل للشعب العربي في البلدين بخاصة وفي الوطن العربي بعامة.

المادة الثانـية

على الجمعيتين في سبيل تحقيق أهدافهـا العامـة المشـتركة الـتي أجملتهـا المـادة السابقة أن تتعاونا معا في اتخاذ الوسائل التالية :

أ) تكثيف الجهود وتنسيق الخطط وحشد الخبرات وتبادل الفكر فيما يخدم البلدين في مختلف المجالات الدينية والاجتماعية والثقافية والفنية والأدبية والعلمية والرياضية وكذلك في المجالات الاقتصادية : تجارية كانت أو صناعية ، زراعية أم سياحية بما في ذلك التمهيد لتحقيق التكامل العربي على الصعيد الاقتصادي.

ب) توثيق أواصر التعاون العلمي بين الجامعات والأكاديميات والمؤسسات العلمية والتقنية في البلدين.

ج) العمل على زيادة التعاون وتنمية الروابط بين أفراد الشعبين الشقيقين عن طريق المراسلة وإقامة الندوات والمحاضرات وتبادل الزيارات الشخصية للأفراد والجماعات ، والوفود العلمية والفرق الرياضية والفنون الشعبية.

د) تنمية صلات الصداقة والأخوة بين شباب البلدين عن طريق تبادل وفود للطلاب، وتيسير سفرهم وإقامتهم، في إطار النشاط الثقافي والفني والرياضي والاجتماعي.

هـ) توفير الخدمات الاجتماعية لأبناء كل من البلدين القادمين إلى وطنهم الثاني للزيارة أو العلاج أو الدراسة أو السياحة حسب إمكانيات كل جمعية.

و) إصدار ما يلزم من نشرات أو كتيبات أو مجلات أو دوريات بما يساعد على تحقيق أهداف الجمعيتين وحسبما تسمح به القوانين الجاري بها العمل والسياسة العامة لكل من البلدين.

المادة الثالثة

تحقيقا للتآخي والتواصل والتعاون والتكامل تتبادل الجمعيات الأبحاث والدراسات ، والمعلومات والبيانات والأفكار والخبرات في ميادين نشاطها المشترك.

المادة الرابعة

حرر هذا البروتوكول من نسختين أصليتين نافذتي المفعول.



* رجـــال أعمـــال مصـــر والمغـــرب *

استثمار مشترك

التقت جمعية رجال الأعمال المصريين بمقرها يوم14 من يناير الماضي بوفـد مـن رجال الاعمال المغاربة أعضـاء الإتحـاد العـام لمقـاولات المغـرب برئاسـة السـيد / عبـد الرحيم الحجوجي ، وافتتح الاجتماع السيد الدكتور المهندس / عادل جزاريـن عضـو مجلس إدارة الجمعية حيث رحب بـالوفد المغربـي وأكـد علـى ضـرورة توحيـد جهـود الدول العربية وخاصة دول شمال إفريقيا المطلة على البحر الابيـض المتوسـط، لتكويـن تكتل من منظمات الاعمال لرعاية مصالح مجتمعات الاعمال في تلك الدول، كما أكد على ضرورة أن تقوم تلك الدول بالإعداد الجيد لأنفسها سواء ضمـن علاقـات ثنائيـة أو متعددة الأطراف حتـى تدخـل القـرن القـادم مسـتعدة للتحديـات الـتي سـتواجهها وخاصة حيال تأسيس منطقة تجارة حرة مع التجمع الأوروبي .

ثم قام السيد / عبد الرحيم الحجوجي رئيس الوفد المغربي بتقديم لاتحاد العـام لمقاولات المغرب من حيـث أهدافـه وأسـلوب عملـه ودوره في تنميـة القطـاع الخـاص المغربي وأيضا دوره في مناقشة اتفاقية الشراكة مـع أوروبـا ، كمـا عـرض أبعـاد هـذه الإتفاقية على الإقتصاد المغربي عامة مؤكـدا أنـه مـن الواجـب علـى كـل الـدول الـتي ستوقع على الإتفاقية أن تنمي قدراتها التنافسية وانتاجيتها وايضا أن تثبت أقدامها امام التحديات الصعبة المقبلة .

ثم قام سعادة السفير / عبد اللطيف ملين سفير المملكة المغربية بعـرض مختصـر للعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، مؤكدا أن المغـرب ومصـر يعتمـدان كـل الإعتماد على القطاع الخـاص في كـلا البلديـن لتنميـة وتوطيـد العلاقـات الاقتصاديـة والتجارية بينهما، وأشار سيادته الى أنه رغم تضاعف أرقام التجارة إلا أن هذه الأرقـام مازالت متواضعة ولاترقى إلى مستوى العلاقات السياسية وإمكانات كـل منهمـا، وأن هناك أمام البلدين فرص غير محدودة للإنطـلاق الى الأسـواق العالميـة، هـذا فضـلا عـن إمكانات التعاون الثنائي بينهماوأكد سيادته على ضرورة الإهتمام بالاستثمار المشـترك بين البلدين وأيضا على ضرورة أن يقوم رجال الأعمال في البلدين بفتح حـوارات مـع الحكومتين لصالح العلاقات الاقتصادية والتجارية المغربية المصرية .

وقد حضـر الإجتمـاع الاسـتاذ الدكتـور / عـادل خليـل وكيـل أول الـوزارة ورئيس قطاع التمثيل التجاري نائبا عن وزير التجارة والتموين وايضا نائبـا عـن وزيـر الاقتصاد والتعـاون الـدولي . وأشـار سـيادته إلى دور قطـاع التمثيـل التجـاري لدعـم العلاقات التجارية والاقتصادية وأيضا إلى الاهتمام بإزالة المعوقات أمام رجال الأعمـال لتسهيل حركة التعاون وأيضا لتنفيذ اتفاقات التجارة التي وقعـت بـين مصـر والمغـرب والبروتوكولات التابعة لها .

ثم قام السيدان / عبد العليم نـواره ومحسـن عيـوش بعـرض لآخـر التطـورات لبرنامجي الاصلاح الاقتصـادي في كـل مـن مصـر والمغـرب حيـث ركـزا علـى برامـج الاصلاح المالي والنقدي والهيكلي، متضمنـا تحريـر التجـارة والخصخصـة وأيضـا علـى

برامج الإصلاح التشريعي والقوانين التي من بشأنها تحقيق المناخ الليبرالي الذي يساعد على ترسيخ برامج الاصلاح .

وبعد أن قام السيد اليماني فلفلة عضو الجانب المصري بعمل تقديم عن حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، وألقى الضوء خلاله على مواقع القوة والضعف وبعض المعوقات التي تواجه رجال الأعمال القائمين على هذه العلاقات وبعد المناقشات والحوارات بين السادة الحاضرين اتخذت التوصيات الآتية :

التوصيات :

1 ـ ضرورة العمل على زيادة حجم التجارة بين البلدين وتظافر جهود الحكومتين وقطاعي الأعمال في كل من المغرب ومصر، لمضاعفة أرقام التجارة الحالية والتي لاتزيد عن نسبة 15% هذا مع تشجيع مبدأ تحرير التجارة عامة وتحريرها أيضا بين البلدين .

2 ـ دعم حركة التجارة المباشرة بين البلدين وخاصة للسلع الاستراتيجية مثل البترول من مصر ولب الورق والسمك المجمد والرصاص الخ من المغرب ولاشك أن توفر تدفق تجاري مباشر سيؤدي الى تقليل تكلفة التجارة وبالتالي وجود أسعار منافسة للبلدين في الأسواق العالمية .

3 ـ مطالبة السلطات المصرية بتعيين مختصين لفحص بعض السلع الغذائية في الموانئ المغربية وتسليم المستندات المطلوبة قبل عملية شحن هذه المواد إلى مصر مع عدم الاصرار على ضرورة الفحص في ميناء الوصول المصري، على أن يقوم المستوردون المصريون بتحمل تكاليف سفر هؤلاء المختصين الى المغرب .

4 ـ الاسراع بالتصديق على البروتوكول التجاري الذي أبرم بين البلدين في سبتمبر 1995 والذي جاء به إلغاء شرط الحصول على موافقات استيرادية مسبقة من السلطات المغربية لاستيراد سلع مصرية .

5 ـ مطالبة صندوق دعم الغزل المصري بإعادة النظر في عملية وضع حد أدنى لسعر تصدير الغزل لضرورة مواءمة الأسعار المصرية مع الأسعار العالمية حتى لاتضطر المغرب إلى استيراد هذه الغزول من دول اخرى يقل فيها الغزل عن مثيله المصري .

6 ـ تشجيع إقامة خطوط نقل بحري تمتد الى السواحل الافريقية الغربية لتسهيل وزيادة الصادرات المصرية المغربية إلى دول إفريقيا الغربية .

7 ـ التوصية لدى السلطات المصرية والمغربية بتسهيل إصدار تأشيرات طويلة الأجل المتعددة مرات الدخول لرجال الاعمال وخاصة لهؤلاء الدين يعزز طلبهم من جمعية رجال الأعمال المصريين أو الاتحاد العام لمقاولات المغرب او من أي منظمات أعمال أخرى معتمدة في البلدين .

8 ـ مطالبة السلطات في البلدين بدعم مكاتب التمثيل التجاري في كل من القاهرة والرباط ليعملا على تقديم خدمات المعلومات والتسويق لرجال الاعمال المهتمين بحركة التجارة والاستثمار في مصر والمغرب .

9 ــ مطالبة جمعية رجال الأعمال المصريين الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتنظيم اجتماعات قطاعية لبحث امكانيات التعاون في مجالات وقطاعات اقتصادية بعينها مع إعطاء الأولويات للقطاعات التي للبلدين ميزات نسبية بها .

وفي نهاية الاجتماع عرض السيد عبد الرحيم الحجوجي على الجانب المصري دعوة لحضور المؤتمر الذي سينظمه المغرب على مدى أيام 12، 13 ،14 أبريل هذا العام بمدينة مراكش بمناسبة مرور سنة كاملة على توقيع اتفاقية "الجات" حيث يمكن لرجال الأعمال في البلدين معاودة اللقاء سواء على المستوى القطاعي أو المستوى العام .



اتفاق
بشأن إنشاء مجلس الأعمال المصري المغربي

رغبة من جمعية رجال الأعمال المصريين والاتحاد العام لمقاولات المغرب في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية على أساس المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة بما يوطد التضامن ويعزز التكامل الاقتصادي بين المغرب ومصر .

وانطلاقا من روابط الأخوة العربية والتي تجمع بين شعبيهما والعلاقات التاريخية العريقة القائمة بين بلديهما .

وإيمانا منها بأهمية العمل على تنمية وتنويع الإستثمارات والمبادلات بين المغرب ومصر من خلال صيغ تتلاءم وطبيعة التوجهات والمستجدات الاقتصادية على الساحتين الإقليمية والدولية .

وبالرجوع الى ماورد في اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات ، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون المشترك في مجال الاستثمار والتبادل التجاري والنقل بين البلدين الموقع عليهما بالرباط بتاريخ 14 مايو 1997 .

اتفقنا على مايلي

المادة الاولى :

إنشاء مجلس الاعمال المغربي المصري ليضم عددا من رجال الاعمال العاملين في مختلف المجالات الاقتصادية، ومنها الصناعة والتجارة والبنوك والمؤسسات المالية والإستثمار والتأمين والسياحة والزراعة والمقاولات والنقل والخدمات ممن يعدون من ذوي الخبرة والكفاءة في هذه المجالات .

المادة الثانية :

يعتبر هذا المجلس كيانا غير حكومي ولايرمي إلى تحقيق ربح مادي، بل إلى الحفاظ على استمرارية الحوار الثنائي الاقتصادي الفعال، وتوفير أفضل السبل لتنشيط وتدفق التجارة والإستثمار بين البلدين .

المادة الثالثة :

يهدف المجلس الى مايلي :

1 ـ تعزيز العلاقات المباشرة بين مجتمعي الاعمال في البلدين .

2 ـ تعريف رجـال الأعمـال المغاربـة والمصريـين بفـرص الاسـتثمار والتبـادل التجـاري المتوفرة في البلدين .

3 ـ فتح حوار مع الحكومتين والسلطات في البلدين من أجل تذليل الصعوبات التي قـد تعترض تنفيذ المشروعات الإستثمارية والمبادلات التجارية بينهما .

4 ـ تبادل برامج التدريـب ونقـل التكنولوجيـا وحـق المعرفـة بمـا يسـاعد علـى تحسـين الإنتاج المحلي المطلوب تلبية لحاجيات البلدين .

5 ـ تشجيع الصـادرات وتبـادل السـلع والخدمـات مـن خـلال الاتصـالات المسـتمرة بالإضافة إلى تبادل المعلومات عن الاسواق وإقامة المعارض في كلا البلدين .

6 ـ تشجيع إقامة المشروعات المشتركة ، وذلك بالتعريف بأفضل سبل التمويل المتاحـة وتوفـير البيانـات والمعلومـات والخدمـات لرجـال الاعمـال المهتمـين بإقامــة تلــك المشروعات .

المادة الرابـعة :

* يعد المجلس كيانا موحدا ويتكون مـن جـانبين مغربـي ومصـري لكـل منهمـا حقـوق متساوية .

* يختار كل جانب رئيسه التنفيذي الذي تساعده لجنة تنفيذية تتألف من خمسة أعضاء لتسيير شؤونه بالإضافة إلى سكرتارية خاصة ، مع إمكانية زيادة هذا العدد كلما دعت الضرورة لذلك .

* يتكفل كل جانب بشؤونه المالية وتحديد شروط العضوية وبرامج العمل الخاصة به .

المادة الخامسة :

تعقد اجتماعات اللللجنة التنفيدية للمجلس في الموعد والمكان حسبما يرى الجانبان .

المادة السادسة :

يقوم الجانب المضيف بالتحضير للإجتماعات المشتركة وإعداد جداول الاعمال والموضوعات المعروضة للبحث .

المادة السابعة :

يقوم الجانبان بإقرار التوصيات التي تصدر عن المجلس بالإتفاق بينهما ، دون التطرق إلى القضايا التي تندرج ضمن السياسات العامة لأحد البلدين .

يسري العمل بهذا الإتفاق من تاريخ التوقيع عليه .

حـرر بمدينـة القـاهرة بجمهوريـة مصـــر العربيـــة يـــوم الاربعـــاء 1998/05/27 الموافق1419/01/30هـ في نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن الجانب المصري
جمال الناظر
نائب رئيس جمعية رجال
الأعمال المصريين

عن الجانب المغربي
عبد الرحيم الحجوجي
رئيس الاتحاد العام
لمقاولات المغرب



اتفاق تعاون علمي وثقافي
بين
جامعة القرويين و المملكة المغربية
وجامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن جامعة القرويين بالمملكة المغربية وجامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية .

حرصا منهما على إقامة تعاون ثقافي وعلمي وثيق بينهما خدمة للأهداف التي انشئتا من أجلها .

وإدراكا منهما للدور الملقى على عاتقهما لتوعية العالم المعاصر بتعاليم الاسلام ونشره وتحقيق ماتصبو إليه الأمة من وحدة فكرية تقوم على المنهج الاسلامي الصحيح .

ورغبة منهما في حشد الطاقات العلمية وتوحيد الجهود لبلورة مايتوفر عليه التراث العربي الاسلامي من علم وافر وفقه أصيل والاستنارة به في النهوض بمناهج العلوم الاسلامية وعلوم اللغة العربية في سائر المؤسسات المعنية بالدراسات الاسلامية .

وسعيا وراء تنمية التعاون الثقافي والعلمي بين كافة المؤسسات الجامعية وخصوصا منها المهتمة بالدراسات الاسلامية .

وسعيا منهما لتحقيق الأهداف التالية :

أ - تعميق المعرفة الفقهية وإبراز مضمونها الحضاري وإغناؤها .

ب - تعزيز البحوث المتعلقة بالفقه بما يكفل للفكر الاسلامي خصائصه المتميزة وسماته الثابتة .

ح - تحقيق أمهات كتب الفقه الاسلامي ونشرها .

وبالنظر الى أهداف كل من جامعة القرويين وجامعة الأزهر وعلى الخصوص مايتعلق بالبحث العلمي المتخصص في مجال الشريعة الاسلامية .

وبناء على مداولات مجلس جامعة القرويين في دورة انعقاده الثالثة للسنة الجامعية 1988/1987 بتاريخ 16 شعبان 1408 موافق 04 ابريل 1998م .

وطبقا لاتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة في 23 يونيو 1959 م .

وبعد موافقة سلطات الوصاية على محتوى هذه الاتفاقية حسب القوانين الجاري بها العمل في كلا البلدين.

فقد اتفقتا على مايلي :

أحكام عامة:

المادة الأولى :

تقيم جامعة القرويين وجامعة الأزهر الشريف علاقات تشاور وتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وينسقان نشاطهما العلمي ويتخذ عميد جامعة القرويين ورئيس جامعة الأزهر جميع التدابير اللازمة لتنفيذ التعاون في نطاق هذا التفاق .

المادة الثانية :

تكون مدة هذا الاتفاق خمس سنوات قابلة للتجديد بالاتفاق ولكل من الطرفين أن يعلن عن رغبته في إنهاء مفعوله في أي وقت أراد بإشعار مكتوب يوجه الى الطرف الآخر ، وينتهي الاتفاق بعد مرور ستة أشهر من تاريخ التوصل به .

المادة الأولى :

لايؤثر إنهاء الاتفاق أو تعديله على الأنشطة التي هي قيد الانجاز والتي تم الاتفاق عليها قبل الانهاء أو التعديل .

المادة الرابعة :

يجري العمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ توقيعه .

مجالات التعاون :

المادة الخامسة :

تبادل الاساتذة

الفقرة " أ " :

تتبادل الجامعتان زيارات القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس لمدة قصيرة ، لتبادل الرأي وإلقاء المحاضرات الثقافية والبحوث العلمية والاشتراك في المؤتمرات والندوات وذلك وفق الزمن الذي ترتضيه المؤسسات والتخصصات التي تتطلبها كل مؤسسة . ويتحمل الجانب المرسل نفقات السفر ذهابا وإيابا والجانب المضيف نفقات الاقامة والتنقلات الداخلية .

الفقرة " ب " :

تبدي كل المؤسسات من المؤسستين رغبتها في إعارة أعضاء هيئة التدريس للمدة التي تحددها كل من المؤسستين وفق احتياجاتها وتوفر الأساتذة بها وذلك حسب المسطرة المعمول بها لاستقبال الأساتذة الأجانب في كلا البلدين .

الفقرة " ج " :

تتيح كل مؤسسة فرصا لأعضاء هيئة التدريس لقضاء اجازات التفرغ العلمي الدورية بها .

المادة السادسة : البحث العلمي

تتفق المؤسستان على البرنامج لاثراء البحث العلمي في مجالات تخصصهما أو على بحوث يتفق عليها وذلك وفق الآتي :

البند الاول : تحديد موضوعات بحث مشتركة تمويلا ودراسة .
البند الثاني : عقد المؤتمرات العلمية والتخصصية والتي تتناول قضايا مشتركة .
البند الثالث : تتبادل المؤسستان البحوث المنشورة المعتمدة .
البند الرابع : تساعد المؤسستان على نشر البحوث في دورياتهما أو طباعتها حسب مايتفق عليه .

المادة السابعة : تبادل الطلبة .

الفقرة " أ " :

تتبادل المؤسستان الطلبة حسب المسطرة المعمول بها لاستقبال الطلبة الأجانب في كلا البلدين .

الفقرة "ب" :

تتبادل المؤسستان الاشراف على رسائل الماجستير والدكتوراة إما بالدعوة المشتركة في مناقشات هذه الرسائل أو بإرسال الرسائل للتقويم فقط .

الفقرة " ج " :

تتبادل المؤسستان الرسائل والأطروحات التي نوقشت بهما كما تتبادل دليل الرسائل المسجلةبهما وكذا صور المخطوطات وأشرطتها .

الفقرة "د" :

تتبادل المؤسستان تدريس الطلاب وفق المنح المتفق عليها وذلك حسب المسطر المعمول بها لتخويل المنح للطلبة الاجانب في كلا البلدين .

الفقرة "هـ" :

تنظم الجامعتان ـ بالتبادل ـ لقاءات طلابية للنشاط الرياضي والثقافي ويتحمل كل طرف قيمة تذاكر السفر لطلابه ذهابا وإيابا . ويتحمل الطرف المضيف نفقات اللقاء والاقامة والتنقلات .

تبادل المعلومات الوثائق :

المادة الثامنة :

تحيط جامعة الأزهر جامعة القرويين علما ببرنامج عملها وأنشطتها التي لها علاقة بالاهتمام المشترك لهما وتدرس جامعة الأزهر المقترحات التي تقدمها لها جامعة القرويين في هذا المجال .

المادة التاسعة :

تحيط جامعة القرويين جامعة الازهر ببرنامج عملها وأنشطتها التي لهاعلاقة بالاهتمام المشترك لهما وتدرس جامعة القرويين المقترحات التي تقدمها لها جامعة الازهر في هذا المجال .

المادة العاشرة :

يتبادل الطرفان الوثائق والمعلومات ذات الاهتمام المشترك في مختلف الميادين ويتبادلان بصفة مستمرة مايصدر عنهما من كتب ومصنفات علمية ومجلات ونشرات دورية .

التمثيل المتبادلة :

المادة الحادية عشرة :

يدعو كل طرف الآخر ليوفد عنه مراقبا لحضور اللقاءات العلمية التي يعقدها .

التدابير الإدارية :

المادة الثانية عشرة :

تجري بين عميد جامعة القرويين ورئيس جامعة الأزهر اتصالات كلما تدعو الحاجة قصد التشاور في المسائل الكفيلة بمعالجة مايستجد من المسائل ذات الاهتمام المشترك .

تعديل الاتفاقية :

المادة الثالثة عشرة :

يجوز تعديل هذا الاتفاق خلال مدة سريانه وذلك بموافقة الطرفين .

وقع هذا الاتفاق بالرباط يوم الثلاثاء 22 شعبان 1410ه موافق 20 مارس 1990م ، في نسختين أصليتين متطابقتين باللغة العربية ، ويحتفظ كل طرف باحداهما ولكل من النسختين حجة كاملة .

عن جامعة القرويين	عن جامعة الازهر
أ.د/ ادريس العلوي العبدلاوي	أ.د/ عبد الفتاح الحسيني الشيخ
عميد الجامعة	رئيس الجامعة

التعاون الصناعي المغربي المصري في أفق تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية

للسيد محمد المعروفي
عضو مكتب الجمعية

لا يخفى عليكم ما يكتسيه الموضوع من أهمية حيوية وارتباط وثيق بالتطلعات المشتركة، حيث أن تطوير العلاقات الاقتصادية بين بلدينا يندرج ضمن الاهداف الرئيسية التي نسعى إليها جميعا، كما أنه يخضع للمتطلبات الملحة للفترة الراهنة.

فالتكتلات الاقتصادية الجهوية التي تطبع العلاقات الدولية وتميزها في عالمنا اليوم تنبئ بتسارع التغيرات الجذرية، التي تؤثر على الخصوص في توزيع النشاط الصناعي ونوعية المبادلات التجارية . إنها تفرض إعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية لجعلها تعتمد أساسا على التعاون الثنائي والجهوي، من أجل امتلاك أدوات الانتاج والتحكم في قنوات التسويق والتسابق للاستغلال الصناعي لآخر الاكتشافات العلمية والتكنولوجية.

وانطلاقا من هذه المعطيات واعتبارا للروابط المتميزة والاصيلة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية ، فإن المتأمل في تطور العلاقات الاقتصادية الثنائية يلاحظ مفارقة في نوعية هذه العلاقات .

فمن جهة أولى نجد أن حجم المبادلات التجارية بصفة عامة ومستوى التعاو الصناعي بصفة خاصة، لم يرقيا بعد إلى ما نطمح إليه جميعا في كلا الجانبين. كما أنهما ا يتناسبان مع المؤهلات الاقتصادية الهامة لبلدينا ومع ما يحققانه من مكتسبات جـ إيجابية في مجالات أخرى سياسية وبشرية وثقافية ... (1).

---

(1) فعلى سبيل المثال عرفت قيمة هذه المبادلات التجارية تقلصا خلال السنوات الثلاث الأخيرة : 28 مليون دولار سنة 1997 ، 14 مليون دولار سنة 1996 ، 37 مليون دولار سنة 1995، مما يؤكد ضعف هذه المبادلات وعدم استقرارها .

- مرتبة مصر في التجارة الخارجية المغربية : 49 كمصدر للمغرب و 35 كمستورد من المغرب سنة 1997 .
- يسجل الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة فائضا كبيرا لصالح مصر
- أهم واردات المغرب من مصر : نسيج ، نيترات الامونيا، أجهزة تبريد، بذور، توابل، نباتات طبية، كتب ومجلات وأفلام .
- أهم صادرات المغرب لمصر : رصاص ، زنك، نحاس، عجين ورق، أسماك مجمدة ...

ومن جهة أخرى يتأكد وجود عوامل إيجابية متعددة ومتكاملة يتميز بها البلدان، ويكفي استثمارها بأنسب الطرق وأكثرها ملاءمة للتمكن من تدارك هذا النقص الحاصل في مبادلاتنا التجارية، وبلورة تعاوننا الصناعي وإعطاء دفعة جديدة لعلاقاتنا الاقتصادية الثنائية .

ومن جملة هذه العوامل الايجابية التي تعتبر مؤهلات حقيقية ومؤشرات واعدة، يمكن التذكير بالرغبة السياسية المتبادلة ، وتشابه أوجه السياسة الاقتصادية ، وإقرار مجموعة متكاملة من الاتفاقيات المنظمة للعلاقات الاقتصادية الثنائية، وإمكانات ضخمة للطرفين انتاجية وتصديرية، وفرص متنوعة للتكامل الاقتصادي ، ومبادرات ملموسة للقطاع الخاص والهيئات المهنية، وتعاون مثمر في مجالات متعددة، وتنامي دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير العلاقات بين البلدين ...

لذا، فإن تناول موضوع التعاون الصناعي المغربي المصري يبدو ، من الناحية المنهجية:

. مرتبطا بمختلف هذه المقومات الإيجابية التي تشكل بدورها حافزا لتطلعات موضوعية ،
. مركزا على توجهات مستقبلية مشتركة تخطط للغد مستفيدة من المنجزات،
. مستلزما معرفة متبادلة ، منتظمة ومباشرة لحقيقة الإمكانات الاقتصادية وأوجه التكامل بين البلدين،
. متطلبا اهتمام ومساندة بل وتظافر جهود مختلف الجهات المعنية والمؤثرة فى الحقل الصناعي،
. معتمدا على أدوات وهياكل مختصة في العمل المشترك (من بحث ومتابعة ودراسات وإعلام وتنشيط واستثمار في كلا البلدين ...)

فما هي إذن ، عن الجانب المغربي أهم مؤهلات التعاون الصناعي المشترك ؟

أولا : سياسة اقتصادية متفتحة

فقد وقع اختيار المغرب منذ استقلاله على الاقتصاد الليبرالي والتفتح على العالم الخارجي، وإتاحة المجال واسعا أمام القطاع الخاص لأخذ المبادراة، والقيام بدور أساسي في التنمية الاقتصادية والصناعية .

ولتمكين هذا القطاع الخاص من القيام بهذا الدور الاقتصادي بشكل فعال وعلى مختلف المستويات الاستثمار والانتاج والتسويق ، أخذت الدولة على عاتقها بذل جهود متواصلة لتقوية الهياكل الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار ، وذلك عبر مجموعة من الاجراءات والتشريعات والانجازات الملائمة:

- تحرير التجارة الخارجية،
- إلغاء المرسوم المتعلق بمغربة عدد من الأنشطة الاقتصادية
- التحرير التدريجي لنظام الصرف مع قابلية صرف العملة المحلية ،
- لبرالية النظام المالي والبنكي،
- خوصصة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العامة بتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص (إعادة توزيع النشاط الاقتصادي والتنموي بين القطاعين)،
- إقرار نظام متكامل لترويج وتنشيط ودعم الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعربية على الخصوص، وذلك بتوفير الحوافز والضمانات عبر ما ينص عليه ميثاق الاستثمار وتبسيط الاجراءات الادارية وتجهيز مناطق صناعية وغيرها

لاستقبال المشروعات الاستثمارية الجديدة وإحداث مؤسسات لدعم نشاط المقاولات وحرية الاستثمار في جل القطاعات بدون ترخيص مسبق الخ

– سياسة اقتصادية لامركزية تشجع المبادرات الجهوية ،
– ملاءمة تطوير برامج التكوين المهني وتكوين الأطر ذات الكفاءات العالية في الصناعة وتسيير المقاولات ...
– اهتمام خاص بدعم وتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة ،
– إبرام اتفاقيات متعددة مع الدول الشقيقة والصديقة لتنمية التعاون والمبادلات وتشجيع الاستثمارات ..

ثانيا : مؤهلات اقتصادية متميزة ومتنوعة

يتميز النشاط الاقتصادي بتنوعه وتعدد مجالاته إذ يشمل الزراعة واستخراج المعادن والصناعة والصيد البحري والسياحة وغيرها ...

– زراعة نشيطة : تغطي حوالي 8 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ، منها مليون هكتار مسقية بواسطة عشرات السدود. ويستفيد النشاط الزراعي من الاعفاء الضريبي الكامل مما يساعد على تزايد ملموس للاستثمارات في هذا القطاع لا سيما باستعمال التقنيات الحديثة في الانتاج ، كما أنه يلبي جل حاجيات الاستهلاك الداخلي من المواد الغذائية ..

. موارد معدنية مختلفة : إضافة إلى الفسفات الذي يعد المغرب أول مصدر و ثاني منتج له في العالم حوالي 23 مليون طن سنويا ، ويمتلك 50 % من الاحتياطي

العالمي لهذه المادة ، فإنه يستغل معادن أخرى متعددة مثل الرصاص ، الحديد، النحاس، المنغنيز، البرتين، الفلوريين ..

. موارد صيد بحري مهمة : بلغ إنتاج الصيد البحري سنة 1997 حوالي 773.800 طن على امتداد سواحله البالغة 3,500 كلم ، ويعرف هذا القطاع ، الذي لا يستغل إلا ثلث إمكاناته ، تطورا كبيرا يشمل نمو الأسطول البحري الوطني وتزايد التصنيع المحلي وتجهيزات حديثة للموانئ ، وشراكة أجنبية لاسيما مع الاتحاد الاوروبي.

. سياحة مزدهرة : تقدر عائداتها ب 13,7 مليار درهم وتشغل أزيد من 260.000 فرد، وتمكن المغرب من استقبال ما يفوق 3 ملايين سائح في السنة . ويقوم المغرب حاليا بوضع خطة لتطوير هذا القطاع على مستوى وسائل الدعاية وجودة الاستقبال وتوسيع الطاقة الايوائية .

. قطاع بنكي في خدمة الاستثمار : يتوفر على مؤسسات بنكية مختصة في تمويل الاستثمارات الصناعية والفلاحية والسياحية والعقارية ، وكذا تمويل ملائم لاستثمارات الشباب والمقاولات الصغيرة والمتوسطة وعمليات التصدير وغيرها .

. تجهيزات اساسية ملائمة : توفر الخدمات الضرورية والمواتية لمزاولة النشاط الاقتصادي من شبكة طرقية، سكك حديدية، موانئ ، مطارات دولية، مواصلات سلكية ولاسلكية حديثة ...

. قطاع خاص مغربي متميز بروح المبادرة واعتماده على مؤهلات مهنية وكفاءات تقنية، وتفتحه على الاقتصاد العالمي والشراكة الصناعية الدولية لإنجاز مشاريع متطورة موجهة أساسا للتصدير ،

. بنية متكاملة من المكاتب الاستشارية والهندسية والمختبرات ...

. سوق استهلاكية لأكثر من 28 مليون من السكان نصفهم حضريون، (بلغت واردات المغرب سنة 1997 ما يفوق 75 مليار درهم) ،

. هذا مع التذكير بالموقع الجغرافي المتميز للمغرب في ملتقى العالم العربي وافريقيا مع أوروبا، أي مع أكبر سوق تجارية حاليا الاتحاد الاوروبي، فعدة عوامل تنبئ بتزايد صادرات المغرب لهذه السوق وذلك بفضل الجوار المباشر على مسافة 14 كلم من أوروبا، واتفاقية الشراكة على الخصوص .

ثالثا : قطاع صناعي في تطور سريع :

يعرف القطاع الصناعي نموا مضطردا في مختلف مجالات الاستثمار، والانتاج والتصدير والتشغيل واستعمال أحدث التقنيات في الانتاج والتسيير .. ويتكون هذا القطاع من 6.250 وحدة صناعية توفر أزيد من 477.000 منصب شغل مباشر .

وباعتباره إحدى دعائم الاقتصاد الوطني فإن القطاع الصناعي يوفر على الخصوص فرصا وامكانات هامة للاستثمار المحلي والأجنبي، للشراكة الدولية والمناولة من الباطن مع اسهامه في تقليص عجز الميزان التجاري .

وقد بلغ الانتاج الصناعي في سنة 1997 ما يناهز 148 مليار درهم أي بزيادة نسبتها 10 % مقارنة مع سنة 1996، وارتفعت صادراته إلى 36 مليار درهم ممثلة خصوصا في الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية، والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الزراعية، وتساهم هذه المنتوجات الصناعية بأزيد من 70 % من مجموع الصادرات المغربية .

وتبرز حيوية المؤسسات الصناعية المصدرة، والبالغ عددها 1647 مؤسسة، من خلال تصديرها لحوالي 47% من مجموع إنتاجها. ورغم أنها لا تمثل سوى 26% من النسيج الصناعي فإنها تساهم بأكثر من 50% من الانتاج الصناعي وتشغل 61% من اليد العاملة .

يظهر توزيع النشاط الصناعي خلال سنة 1997 تفوقا لانتاج الصناعات الغذائية بنسبة 35% ، يأتي بعده إنتاج الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية ب 33% ويوزع الانتاج الباقي على الصناعات التالية :

صناعات النسيج والجلد : 17 %

الصناعات المعدنية والحديدية : 12%

الصناعات الالكترونية والكهربائية : 3%

أما الشركات ذات المساهمة الأجنبية (أزيد من 1038 وحدة) فقد ساهمت ب 34% من الانتاج الصناعي .

وبطبيعة الحال فإن مثيل هذه المؤهلات الاقتصادية موجودة في الجانب المصري بكل وفرة وبأشكال متنوعة ومختلفة ، ولاسيما عبر التقدم الباهر في الحقل

الصناعي. فاعتمادا على هذه الموارد والفعاليات الاقتصادية في كل البلدين: ما هي سبل ووسائل تطوير تعاوننا الصناعي؟ وجعله دعامة لتحسين القواعد الانتاجية والخدمية والتبادلية ؟ ولتنمية العلاقات الاقتصادية المغربية المصرية بصفة عامة ؟

إننا نتوفر على إطار ملائم لإنجاز ما نطمح إليه من تعاون ثنائي، عبر عدة مقومات ومكتسبات ومبادرات للجهات المسؤولة وللقطاع الخاص في البلدين، ومن ضمن هذه المقومات الارادة والسياسة والعمل الحكومي والدور المتنامي للمجتمع المدني، وتعاون الهيئات والمؤسسات المهنية والاقتصادية.

أ) الإرادة السياسية والاهتمام الحكومي بتطوير العلاقات الثنائية

وذلك برعاية وتوجيهات جلالة الملك الحسن الثاني وأخيه فخامة الرئيس حسني مبارك بهدف خلق الإطار الملائم لحث المبادرات العامة والخاصة على مواصلة الجهود لتقوية العلاقات الاقتصادية والتعاون في مختلف المجالات بين البلدين .

ويتشكل هذا الاطار العام من :

- مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات والتعاون الاقتصادي والتقني والتجارة والتفضيلات الجمركية، وتفادي الازدواج الضريبي . إضافة إلى اتفاقات أخرى تهم مجالات الاداءات والنقل الجوي والتعاون السياحي والثقافي ، إلخ .

ويجري الآن التحضير لملاءمة بعض جوانب هذه الاتفاقات مع المتطلبات الراهنة لاسيما فيما يخص المبادلات التجارية ،

– اللجنة العليا المشتركة واللجن الفرعية ؛ التي تعتبر أسمى إطار لتكثيف المشاورات بين الجهات الحكومية والرسمية المعنية بالبلدين حول مختلف جوانب التعاون الثنائي والعلاقات والمصالح المشتركة .

ومن الجدير بالذكر أن رغبة البلدين في تطوير علاقاتهما الاقتصادية تتجلى في انعقاد اجتماعات اللجنة العليا المختلطة المغربية المصرية تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس حسني مبارك (القاهرة 26 ـ 28 ماي 1998، الرباط يونيو 1999) .

– محاور متفق عليها لتطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي . وفي مجالات أخرى متنوعة كالتبادل التجاري، الزراعة ، الكهرباء، والطاقة، النقل البحري والبري، الطيران المدني، التربية والتعليم ، البحوث العلمية التطبيقية، الثقافة، التأمينات والشؤون الاجتماعية، الصحة ، المياه، الاسكان، الشباب والرياضة، السياحة والاعلام ...

ولاشك أن مختلف جوانب التعاون هذه متداخلة نسبيا ومكملة بعضها لبعض ... وينطبق الأمر هنا على الحقل الصناعي الذي يستفيد من العديد من أوجه هذا التعاون الشامل.

وما نأمله هو أن يقوم الاعلام بدور أكبر في التعريف بإيجابيات العمل المشترك حتى يسهم في تعبئة الفعاليات من الجانبين للسير قدما نحو الأفضل .

ب : الدور المتنامي للمجتمع المدني في تطوير العلاقات الثنائية

يتحرك المجتمع المدني على مستوى الأفراد والجمعيات والهيئات المهنية لأخذ المبادرة والمشاركة بإسهامات ملموسة في توثيق العلاقات وتنمية المبادلات بين البلدين.

وخير دليل على ذلك هذا الدور البارز الذي تضطلع به "جمعية أبي رقراق" لتوسيع هذه العلاقات ومد الجسور بين أبناء البلدين ..

وتسعى جمعية الأخوة والصداقة المغربية المصرية، التي أتشرف بالإنتماء إليها إلى المساهمة في إغناء هذه العلاقات الإنسانية الودية العريقة ، بتعاون مع جمعية أبي رقراق والجمعية الشقيقة المماثلة في مصر ..

ج. تعاون الهيئات المهنية والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة

ونخص بالذكر في هذا الإطار ما تقوم به مؤسسات تنشيط الصادرات والغرف التجارية والصناعية والجمعيات المهنية إضافة إلى تبادل زيارات وفود رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين ..

– تعاون في مجال تنشيط الصادرات وذلك حسب الاتفاق القائم بين مركز تنمية الصادرات المصرية والمركز المغربي لانعاش الصادرات، وقد طلبت اللجنة العليا المشتركة من الهيئتين تحديد أولويات للسلع الممكن تصديرها من كلا البلدين، ودراسة ميدانية عن تسويق هذه السلع والإسهام في تدليل العقبات التي تعترض تسويقها، وتنظيم برنامج ترويجي يشمل تبادل زيارات المنتجين لهذه السلع ونشر

معلومات اقتصادية وتجارية عن سوق البلد الآخر في المنشورات الصادرة عن كل مركز .

- تعاون بين غرف التجارة والصناعة ؛ تم التوقيع على الاتفاق بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية وجامعة الغرف التجارية والصناعية المغربية في 1988/5/30 بالقاهرة، وينص خاصة على إقامة شعبتين موازيتين لمساعدة المؤسسات التجارية والصناعية في كلا البلدين على زيادة المبادلات التجارية وتوسيعها والدعاية لها ... وستقوم الشعبتان بتنظيم ندوات للتعريف بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدين .

- تعاون مع الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب ، وهي هيأة لارباب العمل تضم على الخصوص جمعيات مهنية تمثل أهم الصناعات المتواجدة بالمغرب. وتبدي هذه الهيأة كذلك اهتماما بتنمية العلاقات الاقتصادية والصناعية الثنائية، وقد أشرفت هذه الهيئة بتعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين على إنشاء "مجلس الأعمال المغربي المصري" ، الذي عقد اجتماعه السنوي الأول بالدارالبيضاء من 1 إلى 3 فبراير 1999 .

- اتفاقية التعاون الصناعي بين مكتب التنمية الصناعية بالمغرب والهيئة العامة للتصنيع بمصر التي تم التوقيع عليها بالرباط في 5 ماي 1999.

أما فيما يخص البرنامج المقترح للتعاون الصناعي بين البلدين فإنه بالاضافة إلى ما يأخذه من دعم مباشر أو غير مباشر من المقومات وأوجه التعاون الأخرى السالفة الذكر فإنه يرتكز بصفة عامة على المحاور الرئيسية التالية :

1. تنشيط أشغال اللجان المشتركة والفرعية منها على الخصوص.

نظرا لما يكتنف عملها من أهمية بالغة تستند على المعرفة المباشرة والشاملة لواقع وأهداف السياسة الاقتصادية وارتباطها بمراكز القرار ، وإمكانية تعبئتها للكفاءات المتوفرة ..

وتختص اللجنة الفرعية المكلفة بالحقل الصناعي بالدور الأساسي في هذا التنشيط حيث يمكنها :

– استعراض مختلف الميادين الصناعية التي تتوفر فيها إمكانات للتعاون المثمر

– تشخيص ودراسة فرص ومتطلبات التعاون الصناعي،

– المساعدة على خلق الاطار المناسب والادوات المشتركة للاستفادة من عوامل التكامل،

– وضع استراتيجية تعاون صناعي بتنسيق مع الجهات المعنية العامة والخاصة .

2. تأسيس الشركة المغربية المصرية للتنمية والاستثمار (شركة قابضة)

لقد بينت التجربة أن مثل هذه الشركات القابضة يمكنها أن تلعب دورا فعالا في تحقيق المشروعات الاستثمارية المشتركة التي تشكل قاعدة للتعاون الثنائي وتطوير المبادلات .

لذا، أصبح ضروريا الاسراع بإنهاء الاجراءات العملية لاخراج هذه الشركة القابضة إلى حيز الوجود حيث تعود فكرة تأسيسها إلى سنة 1988 خلال اجتماع

الدورة الاولى للجنة العليا المشتركة والتي أقـرت في دورتهـا الثانيـة بالربـاط في مـارس 1989 إنشاءها تحت إسم "الشركة المغربية المصرية للتنمية والاستثمار" (1).

وقد تم التوقيع بالاحرف الأولى على اتفاقية تأسيس هذه الشركة بالربـاط في 23 مارس 1989 بعد دراسة مشروعها من طرف لجنة من المختصين .

وتتلخص أغراض الشركة فيما يلي :

- دعم اقتصاد البلدين وإيجاد تنسيق وتكامل صناعي بينهما،
- إجراء دراسات الجـدوى الاقتصاديـة والفنيـة للمشـروعات الـتي تـرى ضـرورة إقامتها والترويج لها من أجل تمويلها،
- القيام بالمشروعات الانمائية والاستثمارية أو المساهمة فيها في البلدين ،
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المختلفة في البلدين ،
- الاشتراك في تأسيس شركات تابعة أو ممولة من قبلها،
- إنجاز عمليات التصدير والاستيراد ،

3. إعطاء الاسبقية في التعاون الصناعي لمجالات التنمية والخبرات المتميزة في البلدين

ويتعلق الامر على سبيل المثال بالمجالات التالية :

. نظام ترويج وتشجيع الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص،

---

(1) برأسمال يعادل 50 مليون دولار أمريكي مع تحديد مقرها الرباط

. تجهيز وتنظيم المناطق الصناعية والمناطق الحرة،
. دعم وإنماء الصناعات الصغيرة والمقاولين الشباب ،
. برامج ونظم التكوين التقني والمهني وإدارة المشروعات والمقاولات ... (1)
. تبادل الخبرات المكتسبة في عدد من الصناعات المؤثرة في اقتصاد البلدين : استخراج الفوسفاط وصناعة الأسمدة ، صناعة الحديد والصلب، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، صناعة السكر ، عجين الورق، صناعة عربات السكك الحديدية، مستلزمات التعبئة والتغليف . إلخ ،
. التعاون في مجال التكنولوجيا النووية لانتاج الكهرباء،(محطات نووية متوسطة وصغيرة)،

4. إعادة بلورة الأسس والأهداف العامة للتعاون الصناعي

ويتعلق الأمر بتشخيص مختلف سبل وأهداف التعاون الصناعي وعرضها على الجهات المختصة ، قصد إدراجها ضمن برامج نشاطها مع ضرورة ترتيبها اعتبارا للأولويات الملحة :

. تبادل المعلومات بصفة منتظمة عن الصناعات القائمة في البلدين
. التنسيق الصناعي وتوحيد المواصفات والقياس ومختلف فروع المترولوجيا المعملية والصناعية (انطلاقا من المواصفات العالمية)،

---

(1) تعاون مع " مركز إعداد قادة الصناعة" بالجمهورية المصرية، اتصالات بين وزارة التجارة والصناعة المغربية ووزارة التنمية الادارية بمصر .

. التعاون التقني وتبادل الخدمات والتدريب في القطاع الصناعي،

. تكثيف المشاورات وتبادل المعلومات بين الهيئات العلمية ومختبرات البحث التكنولوجي،

. الاستفادة من الخبرات المحلية في مجال ترويج الاستثمارات الأجنبية،

. تنظيم معارض المنتجات الصناعية والاسابيع التجارية في كلا البلدين،

. تبادل زيارات رجال الأعمال والصناعيين بشكل فردي أو جماعي (معاينة مباشرة للمنشآت والمناطق الصناعية وغيرها)،

. ملاءمة الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة لمنح مزايا وإعفاءات متبادلة للصناعيين والمصدرين والمستثمرين من البلدين ..

. تنظيم لقاءات وندوات متخصصة وبصفة دورية للتعريف بالنسيج الصناعي وإمكاناته الانتاجية والتصديرية والاستثمارية وأوجه التكامل الاقتصادي والصناعي،

. إيجاد تصور مشترك لآفاق التنمية الصناعية في البلدين ،

. اعتبار إمكانيات التكامل الصناعي في عدد من الصناعات التي يتم إنتاج مكوناتها محليا ،

. الاستغلال الصناعي للخامات المتاحة،

. تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ،

. تنمية حركة التبادل التجاري بما يتناسب مع الامكانات الانتاجية والتصديرية المتاحة في البلدين ، مع تذليل العقبات التي تتعلق بالأسعار والترتيبات المصرفية والجمركية ..

. التعاون في مجالات التشغيل: تنقل اليد العاملة بين البلدين العمال المهاجرين، الصحة والسلامة المهنية، التكوين المهني ..

5. تحديد فرص ونوعية الاستثمارات الصناعية المشتركة

إن تحديد فرص الاستثمار والمشروعات المشتركة بين الصناعيين المغاربة والمصريين يمكن أن ينبثق عن اقتراحات مختلف الجهات المعنية، وتتولى الشركة القابضة المقترح إحداثها دورا رئيسيا في هذا المجال .

ومن بين فرص الاستثمار الثنائي التي أقرتها اللجان المشتركة يمكن التذكير بما يلي :

- الصناعات الميكانيكية (الهندسية) والكهربائية ،
- تعليب الأسماك (السردين)،
- عصير الفواكه،
- تعليب الخضر (مصبرات الطماطم)
- منتجات الألبان ،
- صناعة النسيج ،
- صناعة الجلد،
- تصنيع وتسويق الأدوية والأجهزة الطبية (تشكيل لجينة خاصة)
- إنتاج مكونات أجهزة التلفزيون،
- الصناعات الكيماوية (الأسمدة، الكبريت، الورق)،

- شركة مشتركة للصيد البحري ،
- الطاقات الجديدة والمتجددة، (الاستخدامات الصناعية للطاقة الشمسية)،
- تصميم المعدات،
- مشروعات مختلفة في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة،

6. تعبئة كل الجهات المعنية بالتعاون الصناعي

لاشك أن بلوغ أهداف التعاون الصناعي الثنائي يتطلب تعبئة للجهات المعنية في البلدين، وتظافر جهودها كل في حقل اختصاصه، وذلك من أجل إقرار وتنفيذ استراتيجية ترويجية ملائمة للاستثمارات المشتركة والتعاون الصناعي. ومن أبرز الجهات المعنية بهذا التعاون:

. الوزارات المكلفة بالتجارة والصناعة والاستثمارات الخارجية
. الهيأة المصرية للاستثمار
. الهيأة العامة للتصنيع
. اتحاد الصناعات المصرية
. فدرالية غرف التجارة والصناعة بالمغرب
. الغرفة المغربية المصرية المشتركة
. مراكز البحوث الصناعية
. الهيآت والجمعيات المهنية (جمعيات رجال الاعمال المنتجين المصدرين ...)

. مكتب التنمية الصناعية بالمغرب وهو مؤسسة عمومية تحت الإشراف الاداري لوزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، تعنى بتنشيط الاستثمارات الصناعية وتقديم الدعم التقني للمستثمرين الصناعيين ..

وإن تشكيل لجنة فرعية دائمة في المجال الصناعي، كما نصت عليها اللجنة العليا المشتركة، هو الاطار المناسب لبحث وتنسيق ومتابعة كل ما يتعلق بهذا التعاون الثنائي، على أن يشترك في أعمالها ممثلون عن الجهات المعنية بما فيها القطاع الخاص.



اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

- البلاغ المشترك الصادر عن الدورة الثانية

القاهرة ، ماي 1998

- البيان المشترك الصادر عن الدورة الثالثة

الرباط ، يونيو 1999

- الإتفاقات والبروتوكولات الموقعة
- برقية موجهة إلى السيد وزير الثقافة المصري

البلاغ المشترك الصادر عن اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

الخميس 28 ماي سنة 1998 م - 2 صفر عام 1419 هـ

صدر اليوم بلاغ مشترك مصري - مغربي عقب الزيارة التي قام بها جلالة الملك الحسن الثاني إلى القاهرة ليترأس مع السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية اجتماعات اللجنة العليا المصرية المغربية المشتركة هذا نصه:

"رغبة في توثيق أواصر القربى وتعزيز علاقات التعاون الشامل القائم بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية قام جلالة الملك الحسن الثاني بزيارة لجمهورية مصر العربية بدعوة من شقيقه السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الفترة من 26 إلى 28 ماي 1998 ترأس خلالها الزعيمان اجتماعات اللجنة العليا المصرية المغربية المشتركة.

وقد رافق جلالة الملك الحسن الثاني وفد رسمي رفيع المستوى وعدد من السادة الوزراء وكبار المسؤولين وممثلي القطاع الخاص .

كما استهل قائدا البلدين الاجتماعات بكلمتين عبرا فيهما عن الحرص على السعي بكل السبل لتوثيق وتعزيز علاقات التعاون الأخوي المثمر بين البلدين الشقيقين، لما فيه خير الشعبين وشعوب الامة العربية باسرها، ودعم توجهها لإحداث نقلة نوعية في علاقاتها البنيوية ، ودفع التعاون والعمل العربي المشترك لآفاق جديدة لمواكبة المتغيرات الدولية المتسارعة من حولنا.

وقد أصدر الزعيمان توجيهاتهما السامية الى الوفدين للإنطلاق بالعلاقات وإثرائها في مختلف الميادين.

وأثمرت المباحثات عددا من الاتفاقات التي تم توقيعها، والقرارات الهامة التي من شأنها توطيد التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والإقتصادية والمالية والتجارية والتقنية والثقافية والقنصلية والإجتماعية وفي مجال القضاء.

وعكست المباحثات السياسية التي جرت في جو من الأخوة والصراحة تلاقيا في المواقف وتطابقا في الرؤى على مختلف القضايا .

وقد تركز البحث حول عملية السلام والمنحنى الخطر الذي بلغته نتيجة تعنت الحكومة الاسرائيلية وسعيها لإفشال عملية السلام، وأكد الجانبان تمسكهما

بضرورة استمرار عملية السلام طبقا للمرجعية المتفق عليها، وهي قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام والالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف المعنية.

وحمل الطرفان الحكومة الاسرائيلية مسؤولية تردي الأوضاع في المنطقة بنكوصها عن طريق التسوية السلمية وتملصها من الاتفاقات التعاقدية التي التزمت بها.

وجدد الطرفان دعمهما الكامل للشعب الفلسطيني بقيادة سلطته الوطنية في نضاله من أجل استرداد كافة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير، وبناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، وجددا رفضهما القاطع لسياسة الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ورفضهما لكافة الاجراءات الاسرائيلية الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشريف وضمها.

وطالب الجانبان الولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة وتكثيف جهودها لإعادة عملية السلام بمساراتها المختلفة إلى طريقها الصحيح، كما ناشدا دول الاتحاد الاوروبي والاتحاد الروسي وكافة القوى الدولية المهتمة بعملية السلام في المنطقة وكافة القوى المحبة للسلام في المجتمع الاسرائيلي، تكثيف جهودها لوقف انتكاس عملية السلام في الشرق الأوسط بما تحمله من أخطار تحدق بالجميع .

وجددا التعبير عن تضامنهما مع الشعبين العراقي والليبي وتأييد كل الجهود والمبادرات الرامية إلى رفع المعاناة عنهما .

وأكدا أهمية مواصلة الجهود المخلصة لدعم التضامن العربي وتعزيز التعاون البيني العربي خاصة في المجال الاقتصادي وحرصهما على دعم الجامعة العربية وزيادة فعالية آلياتها .

وتدارس الطرفان التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية والمحاولات الرامية إلى تشويه صورة ديننا الحنيف وأكدا ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين دول العالم الإسلامي لتوضيح الصورة الحقيقية للإسلام .

ولدى بحث الأوضاع في القارة الافريقية شدد الطرفان على ضرورة التمسك بمبدإ حرمة أراضي الدول الافريقية ووحدة أراضيها وسلامتها الاقليمية، وطالبا بزيادة دعم المجتمع الدولي لعملية التنمية في الدول الافريقية بغية مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها .

بحث الجانبان الوضع في منطقة البحر المتوسط وأكدا تأييدهما لإعلان مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي، وتمسكهما بجعل منطقة البحر المتوسط منطقة شراكة فعلية .

وفي مجال التعاون الثنائي تركز البحث على التعاون الاقتصادي والفني، وتوصل الجانبان إلى اتفاقية إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، بغية الارتقاء بالعلاقات التجارية بالبلدين إلى آفاق أرحب تدعمها مجموعة من الاتفاقات والبروتوكولات في مجال التعاون الصناعي والزراعي والصيد البحري والكهرباء والبنية الأساسية والسياحة والتدريب المهني .

كما اتخذت القرارات اللازمة التي من شأنها توطيد التعاون في مختلف المجالات ، وبوجه خاص الشؤون الاسلامية والقضاء والثقافة والتعليم والتعليم العالي .

وأكد الجانبان أهمية تشجيع القطاع الخاص على أن يلعب دوره الأساسي في تنمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين .

ورحبا بإنشاء مجلس مشترك لرجال الأعمال المصريين والمغاربة، وتم التوقيع على البروتوكول التنفيذي للتعاون في مجال الصناعات التقليدية.

وقد عبر الجانبان على ارتياحهما للنتائج التي توصلت إليها اجتماعات اللجنة، والتي تعكس السعي المشترك للجانبين للإرتقاء بالتعاون بينهما في ظل الوشائج والصلات الأخوية بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين " .

الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المغربية المصرية (الرباط 11-12 يونيو 1999)

ترأس جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك أشغال الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المغربية المصرية التي عقدت يومي السبت والأحد 11 و12 يونيو 1999 بالرباط . وقد أصفرت الدورة عن توقيع إتفاقيات وبروتوكولات وكذا صدور البيان المشترك.

الإتفاقيات والبروتوكولات الموقعة.

وقد توجت هذه الدورة بالتوقيع على عدد من الإتفاقيات والبروتوكولات التي تشمل مختلف أوجه التعاون بين البلدين الشقيقين.

ـ وهكذا تم التوقيع على مشروع إتفاق في مجال النقل الجوي، تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في 18 فبراير 1999 بالرباط .

- ومشروع بروتوكول للتعاون الصحي بين حكومتي البلدين ومشروع إتفاقية التعاون التقني في مجال البترول والتدريب ، وتبادل الخبرات النفطية ، وتخطيط الطاقة بين وزارة البترول في مصر ووزارة الطاقة والمعادن في المغرب .

- ومشروع إتفاق في مجال الطب البيطري والصحة الحيوانية بين وزارة الفلاحة والتنمية والتنمية القروية والصيد البحري بالمغرب ، ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بمصر ، تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في 17 فبراير 1999 بالقاهرة .

- كما تشمل مشروع إتفاق التعاون في مجال الحجز الزراعي ووقاية النباتات ، بين وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بالمغرب ، ووزارة الزارعة وإستصلاح الأراضي بمصر ، تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في فبراير 1999 بالقاهرة .

- ومشروع إتفاق للتعاون في المجال العلمي والتكنولوجي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في 26 فبراير 1999 بالمغرب ، بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر .

- ومشروع مذكرة تفاهم في مجال التنمية الإدارية بين حكومتي البلدين .

- ومشرع إتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة .

- وبرنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والإعلامي لسنوات 2000 – 2002

- ومذكرة تفاهم لإلغاء التأشيرات على الجوازات الدبلوماسية .

البيان المشترك

وإختتمت أشغال هذه الدورة بصدور البيان المشترك الآتي :

إنطلاقاً من روابط الأخوة الوثيقة والعلاقات المتميزة التي تجمع بين شعبي وقيادتي المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية .

وبدعوة من شقيقه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني قام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك بزيارة إلى المملكة المغربية يومي 27 و28 صفر 1420 هجرية الموافق ل 12 و13 يونيو 1999 على رأس وفد رفيع المستوى .

وإستناداً إلى التوجيهات السامية ببذل أقصى الجهود ، لدعم علاقات البلدين ، وترسيخ مجالاتها يخدم المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين ، ويسهم بفعالية في تحقيق طموحاتها في الرفاهية والتقدم المنشود .

وتعزيزاً لماتم إنجازه أثناء إجتماعات الدورة الثانية للجنة العليا المغربية المصرية المشتركة التي إنعقدت بالقاهرة في الفترة من 26 إلى 28 ماي 1998 .

عقدت اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة دورتها الثالثة بمدينة الرباط برئاسة صاحب الجلاة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس حسني مبارك .

وفي أجــواء ســادتها روح المــودة والتفــاهم المشــترك ، جــرى إســـتعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ، حيــث سـجلت اللجنـة بإرتيـاح المسـتوى المتميز للعلاقات الثنائية والنقلة النوعية التي شهدتها هذه العلاقات في كافة المجــالات ، ممـا يجسـد الإرادة السياسية لقـائدي البلديـن ، ويتجــاوب مــع تطلاعــات الشــعبين الشقيقين.

استعرضت اللجنة أخر التطورات والمستجدات على الساحة العربية ، وأكدت فيما يخص عملية السـلام علـى ضـرورة التوصـل إلى سـلام شـامل ودائـم وعـادل في الشرق الأوسط ، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمـن 242 و 338 ، ومبدأ الأرض مقابل السلام كما أقره مؤتمر مدريد ، وكذلك القـرار 425 ، وبمـا يضمن بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل في جميع الأراضي الفلسـطينية والعربيـة المحتلـة ، وتحقيق الحقوق الوطنية المشـروعة للشـعب الفلسـطيني ، وفي مقدمتهـا حقـه في تقريـر المصير ، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف .

وأعاد الجانبان التأكيد على أهمية تنفيذ الحكومة الإسـرائلية لكافـة القـرارات الشرعية الدولية ، وجميع الإتفاقيات التي إلتزمت بها .

وطالب راعيــي عمليـة السـلام والإتحـاد الأوروبـي والمجتمـع الـدولي بتكثيـف جهودهم لتنشيط عملية السلام .

وجدد الجانبان إدانتهما ورفضهما لسياسة الإستيطان الإسرائيلية في الأراضـي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ورفضهما القـاطع لكافـة الإجـراءات الإسـرائيلية الراميـة

لتهويد مدينة القدس وضمها .وأكدا على أن هذه الممارسات والإجراءات باطلة وعديمة الأثر قانونياً وسياسياً ، وعبرا في هذا الصدد عن تقديرهما لموقف الإتحاد الأوروبي الأخير اتجاه القدس .

أشادت اللجنة بالدور البارز للجلالة الملك الحسن الثاني بصفته رئيس لجنة القدس في دعم قضية الشعب الفلسطيني وأهابة بالأمة الإسلامية دعم وكالة بيت مال القدس الشريف والمساهمة في تمويل مشاريعها حفاظاً على التراث الحضاري والمعماري للمدينة المقدسة، وللمساعدة على صمود أهلها .

وجدد الجانبان الدعوة إلى إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الضمار الشامل ، وإلى ضرورة إنضمام إسرائيل لمعاهدة منع إنتشار اأاسلحة النووية .

أكدت اللجنة على أهمية دعم جامعة الدول العربية بإعتبارها الإطار الأساسي للعمل العربي المشترك ، وفي هذا النطاق أشادت بالدور الكبير الذي يضطلع به فخامة الرئيس محمد حسني مبارك بصفته الرئيس الحالي للقمة العربية ، من أجل تنقية الأجواء في المنطقة العربية ، وإعادة وحدة الصف العربي .

أكدت اللجنة على أ همية مواصلة التنفيذ الجاد لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، بغية بناء المنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر ، وتفعيلها وصولاً إلى إقامة سوق عربية.

أبدى الجانبان ارتياحهما للحل المشرف الذي توصلت إليه الجماهيرية الليبية بالنسبة لقضية لوكربي ، وأعربا عن الأمر في أن تتجاوز ليبية الشقيقة مضاعفات هذه المحنة في تعزيز دورها على الساحة الإقليمية والدولية ، وإسهامها المثمر في تحقيق الأهداف المنشودة على الأصعدة المغاربية والعربية والإفريقية .

استعرضت اللجنة باهتمام تطورات الأزمة العراقية وأعربت عن تضامنها الكامل مع الشعب العراقي الشقيق في معاناته من جراء الحضر المفروض عليه ، وشددت على ضرورة تضافر الجهود الدولية من أجل رفع هذا الحضر في أقرب وقت ممكن . وأكدت اللجنة تمسكها بحل هذه المشكلة في إطار سلمي في نطاق الشرعية الدولية ، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وعلى ضرورة الحفاظ على سيادة العراق ووحدة وسلام ترابه الوطني .

وفي إطار إستعراض اللجنة لنتائج مؤتمر شتوتجارت ، أكدت ضرورة السعي لترجمة التصور المستقبلي للشراكة (للمشاركة) الأورومتوسطية في إطار إستراتيجية تجمع على حد سواء الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبشرية والامنية ، وإستنباط آلية تأخذ بعين الإعتبار مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة والمساواة بين الدول الأعضاء .

استعرضت اللجنة الأوضاع الراهنة في القارة الإفريقية والجهود المبذولة لتسوية المشكلات القائمة ، معربة عن ترحيبها بتلك الجهود لدعم الإستقرار والتنمية

في القارة الإفريقية ، وأكدت حرصها على استمرار التشاور والحوار بـين البلديـن مـن أجل تعزيز دورهما ومساهمتهما لصالح القارة .

تدارس الجانبان التحديات الـتي تواجههمـا الأمـة الإسـلامية ، وعلـى رأسـها مواكبة المتغيرات الدولية الجديدة ، وتعزيز التعاون الإقتصادي بين دولها ، وأكدا علـى ضرورة التحدي لظاهرة العنف ، ومحاولة تشويه صورة ديننا الحنيف ، وتعزيز التعـاون بين دول العـالم الإسـلامي للقضـاء علـى هـذه الظـاهرة ، وتوضيـح الصـورة الحقيقيـة للإسلام دين التعايش والتسامح .

وفي مجال التعاون الثنائي أعرب الجانبان عن إرتياحهما لما تم إنجازه منـذ إنعقـاد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة وبوجه خاص مايلي :

أولا : دخول جميع الإتفاقيات التي عقدت بين البلديـن حيز التنفيـذ بمـا في ذلك إتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر في ابريل 1999 . والتي سـتفتح آفـاق جديـدة أمام إنسياب المبادلات التجارية بين البلديـن وبمـا يدعـم جهودهمـا لتطويـر العلاقـات الثنائية في مختلف المجالات .

ثانياً : اجتماع اللجن القطاعية الفنيـة وأغلبهـا علـى المستوى الـوزاري ، وتوصلهـا إلى نتـائج مثمـرة في مجـالات التجـارة ، والصناعـة ، والزراعـة ، والصيـد البحري ، والكهرباء ، والتجهيزات الأساسية ، والتعليم العالي .

ثالثاً : التوصل إلى إتفاقيات جديدة للتعاون في مجالات هامة ، تشمل العلوم ، والتكنلوجيا ، والنقل الجوي ، والبترول ، والصحة ، والحجز الزارعي ، والطب البيطري ، والتنمية الادارية ، ومكافحة الجريمة .

رابعاً : الخطوات الإيجابية التي إتخذت لإقامة المراكز التجارية والمعارض ، والتعاون بين مركزي تنمية الصادرات في البلدين، وبورصة الأوراق المالية .

نوه الجانبان بالإتصالات التي تمت بين رجال أعمال البلدين ، وخاصة منها إجتماع مجلس رجال الأعمال المشترك في فبراير 1999 ، وإجتماع الغرفة التجارية والمشتركة في يونيو 1999 ، وما يعلقه الجانبان من أهمية على هذه اللقاءات من أجل تطوير العلاقات التجارية والإستثمارية .

أكد الجانبان على أهمية العلاقات الثقافية والعلمية والتعليمية ، إنطلاقاً من الروابط المشتركة بين البلدين عبر التاريخ في هذه المجالات .

وقد إتفق الجانبان على عقد الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بالقاهرة خلال عام 2000 في موعد يحدد لاحقاً .



جمعية الاخوة والصداقة
المغربية المصرية

الرباط في 27 شعبان 1419
الموافق : 16 دجنبر 1998

برقية

موجهة الى السيد وزير الثقافة المصري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

وبعد ، فقد أثلج صدرنا المكرمة البارة ، والمبادرة العلمية الكريمة التي اتخذتها العالمة المصرية الدكتورة عائشة عبد الرحمان قبل وفاتها ، إذ أوصت بوقف منزلها ومكتبتها لتكون دار علم تخصص لطلبة الدراسات العليا للوافدين من المغرب ، وقد كان هذا العمل ثمرة علاقات وثيقة ارتبطت بين العالمة المصرية وبين المغرب ، الذي فتح لها جامعاته وخاصة القرويين ، التي ظلت تدرس فيها لمدة تزيد عن العشرين سنة، وقد أبت قبل شهر من وفاتها إلا أن تلبي دعوة المغرب وتشارك في جامعة الصحوة الإسلامية .

إن هذه المبادرة العلمية الكبرى ستكون بدون شك رافدا جديدا للعلاقات الثقافية بين المغرب ومصر ، تعبر عن مدى الترابط الوثيق والتاريخي بين القطرين الشقيقين ، كما أنها تمثل دفعا جديدا للعلاقات التي تشهد في الآونة الأخيرة نموا مطردا وتكاملا وثيقا .

وتفضلوا بقبول موفور احترامي وتقديري .

أخوكم الدكتور يوسف الكتاني
رئيس جمعية الأخوة والصداقة
المغربية المصرية




الفهرس

مؤسسات ومنجزات رافدة للعلاقات.

- ندوة العلاقات المغربية المصرية.
- برتوكول التعاون بين جمعية الاخوة والصداقة وجمعية مصر والمغرب.
- رجال أعمال مصر والمغرب - استثمار مشترك.
- اتفاق إنشاء مجلس الأعمال المصري المغربي.
- اتفاق تعاون علمي وثقافي بين جامعتي القرويين والأزهر الشريف.
- آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.

اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

- البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالقاهرة (الدورة الثانية)
- الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بالرباط
- الإتفاقات والبروتوكولات الموقعة
- البيان المشترك.
- برقية إلى السيد وزير الثقافة المصري

